وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

# *أثر ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر*

## *دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري*

تخصص مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

- قريني عبد السلام

تحت إشراف الأستاذة:

مشعلي بلال

السنة الجامعية 2017-2018

# شكر وتقدير

" وأما بنعمة ربك فحدث "

لله الحمد من قبل ومن بعد على إتمام هذا العمل ، حمدا يليق بجلاله وعظيم فضله وإحسانه ، انه هو أهل الثناء والحمد

بعد اختتام هذه المذكرة أتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل " مشعلي بلال " أستاذ التعليم العالي بجامعة 8 ماي 1945 لما أفادني به من نصائح سديدة وتوجيهات رشيدة

وأتقدم بالشكر أيضا إلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني من قريب او بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع، أقول جزآكم الله عني خير الجزاء.

# اهداء

***إلى من سهرت الليالي من اجلي ...***

***إلى من تعبت ولم تنم جفونها لطول انتظاري...***

***إلى نبع الحنان التي وهبت عمرها لتربيتنا...***

***تاج راسي أمي الحبيبة***

***إلى من تعب وشقا لأجل دراستي ...***

***إلى من أوصلني إلى ما إنا عليه اليوم...***

***إلى أبي الغالي.***

***حفظكما الله و أطال في أعماركما***

***تحياتي إلى إخوتي الصغار .***

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| قائمة الجداول | ا. |
| قائمة الاشكال | اا. |
| المقدمة | أ |
| الفصل الاول : مدخل حول واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر | |
| تمهيد | 1 |
| المبحث الاول: نظرة شاملة عن التنمية الاقتصادية | 2 |
| المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية | 2 |
| المطلب الثاني: الفرق بين التنمية و بعض المفاهيم المشابهة | 3 |
| المطلب الثالث: اهداف التنمية الاقتصادية | 4 |
| المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه التنمية داخل الدول النامية | 6 |
| المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية المعتمدة في الجزائر | 8 |
| المطلب الاول: استراتيجية الصناعات المصنعة | 8 |
| المطلب الثاني: إستراتيجية إحلال الصناعات الجديدة محل الواردات | 11 |
| المطلب الثالث: استراتيجية التصدير | 14 |
| المبحث الثالث: اهم الاصلاحات التنموية الجزائرية خلال فترة الثمانينات وبداية الألفينيات | 17 |
| المطلب الاول: مفهوم الإصلاح الإقتصادي | 17 |
| المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي | 20 |
| المطلب الثالث: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) | 25 |
| خلاصة الفصل | 29 |
| الفصل الثاني: واقع الصادرات الجزائرية | |

| | |
|---|---|
| تمهيد | 30 |
| المبحث الاول: ماهية التصدير | 31 |
| المطلب الاول: مفهوم التصدير و انواعه | 31 |
| المطلب الثاني: اهمية التصدير و اهدافه | 34 |
| المطلب الثالث: دوافع التصدير و ملامح نجاحه | 36 |
| المبحث الثاني: واقع القطاع النفطي في الجزائر | 39 |
| المطلب الاول: خصائص الاقتصاد المحلي | 39 |
| المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري | 42 |
| المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر | 44 |
| المطلب الرابع: صادرات الجزائر من البترول و الغاز الطبيعي | 46 |
| المبحث الثالث : مزايا السلع الغير نفطية في الجزائر والعقبات التي تواجه صادراتها | 50 |
| المطلب الاول: سوق التمور في الجزائر | 50 |
| المطلب الثاني: القطاع الزراعي في الجزائر اهميته و سماته | 54 |
| المطلب الثالث: القطاع الصناعي في الجزائر | 58 |
| المطلب الرابع: العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية | 62 |
| خلاصة الفصل | 67 |
| الفصل الثالث: ديناميكية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر | |
| تمهيد | 68 |
| المبحث الاول : الطاقات المتجددة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد | 69 |
| المطلب الاول: مفهوم الطاقات المتجددة و انواعها | 69 |
| المطلب الثاني: اهم الانجازات الجزائرية لمشاريع الطاقة المتجددة | 72 |
| المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر | 74 |
| المبحث الثاني: اهم القطاعات المتاحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري | 76 |
| المطلب الاول: قطاع السياحة في الجزائر | 76 |
| المطلب الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم | 83 |
| المطلب الثالث: تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية | 87 |

| | |
|---|---|
| الاقتصادية | |
| المبحث الثالث: الاستراتيجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية | 91 |
| المطلب الاول: التعريف بالاستراتيجية | 91 |
| المطلب الثاني: محاور الاستراتيجية | 93 |
| المطلب الثالث: اجراءات تنفيذ الاستراتيجية | 96 |
| خلاصة الفصل | 100 |
| الخاتمة | 101 |
| قائمة المراجع | 105 |
| الملخص بالغة العربية | 115 |
| الملخص بالغة الفرنسية | 116 |

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة (2000-2009) | 46 |
| 2-2 | صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2009) | 48 |
| 3-2 | نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية خلال الفترة الممتدة من سنة (2000-2008) | 52 |
| 4-2 | نسبة صادرات التمور من الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة من سنة (2000- 2011) | 53 |
| 5-2 | تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة ( 2005-2012) | 55 |
| 1-3 | تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة من ( 1999- 2010 ) | 81 |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | اعمدة بيانية لصادرات الجزائر من البترول للفترة الممتدة من سنة ( 2000 -2009 ) | 47 |
| 2-2 | اعمدة بيانية توضح صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي لفترة الممتدة من سنة ( 2000- 2009 ) | 49 |
| 1-3 | منحنى بياني يوضح تطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة ( 1999- 2010 ) | 83 |

**تمهيد :**

لقد كان الشغل الشاغل للسلطات الجزائرية في بداية مشروع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هو الاسراع في محو اثار السياسة الإستعمارية التي مارسها الإستعمار الفرنسي طوال سنوات الإحتلال فوقع الإختيار على ضرورة إعتماد النهج الإشتراكي للخروج من دائرة التخلف الذي نتج عن تطبيقه عدة صعوبات ومشاكل داخلية أدت الى القيام باصلاحات اقتصادية بالاعتماد على الموارد الذاتية خلال فترة الثمانينات اسفرت على التحول الى اقتصاد السوق في بداية التسعينات لتجري الجزائر خلال هذه الفترة اصلاحات اخرى لكن هذه المرة بالاعتماد على الموارد المالية الدولية.

## المبحث الأول : نظرة شاملة عن التنمية الإقتصادية

تطرقنا في هذا المبحث الى مفهوم التنمية لغة و اصطلاحا وايضا المقارنة بين التنمية والمفاهيم المشابهة لها من حيث المعنى كما تطرقنا الى اهداف التنمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول .

### المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

**لغة:** من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه

**اصطلاحا:** التنمية هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي إسنادا الى قواه الذاتية لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات افراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية [1]

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل,كما عرفت ايضا بانها : "تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب جديدة افضل ، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بابعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفكرية والتنظيمية، من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع.

ويرى بونيه " ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة وموحدة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي: اجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني, ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر -باتنة- السنة الجامعية 2009-2010، ص: 4.

اما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى ان " النمو يراد به مجرد الزيادة في دخ الفرد الحقيقي، اما التنمية فالراجح تعريفها انها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، بعبارة اخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير ، فان التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي .

ومن هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالاضافة الى زيادة الناتج وزيادة عناصر الانتاج وكفاءتها، اجراء تغييرات في هيكل الانتاج الامر الذي يتطلب اعادة توزيع عناصر الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنه نستطيع القول: ان التنمية عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الى:

*احداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع مايقتضيه ذلك من اعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات

*ضمان الحياة الكريمة للافراد

*ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، او المتبقي بعد حاجات الافراد والموجه للاستثمار [1]

## المطلب الثاني: الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة.

اهم الاختلافات بين التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1 –الفرق بين التنمية ومصطلح النمو: إن مصطلح النمو يشير الى عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة اما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

[1]بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوقرة –بومرداس- 2009/2008 ص:4.

2 – الفرق بين التنمية و التغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة الى التقدم و الإزدهار والارتقاء، فقد يتغير الشيء الى السالب بينما هدف التنمية هو التغير الى الافضل بوتيرة متصاعدة و متقدمة .

3 – الفرق بين التنمية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالاساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تتطور خلال مراحل محددة وثابتة .

4 – التقدم: هو مصطلح ياتي كمرحلة نهائية بعد حدوث التنمية و التنمية الشاملة .

5 – التنمية و التحديث: كثيرا ما يكون هناك الخلط بين مفهومي التنمية و التحديث فالاول يعني بالاضافة الى التعيفات السابقة هو الزيادة في القدرة الانتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل المشاكل التي تعارض التنمية، اما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وادوات الحياة العصرية مثل التجهيزات و التكنولوجيا والمعدات والسلع الاستهلاكية, ولم تصمد نظريات التحديث امام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو انها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث او المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية اسيرة للنموذج الغربي لانها تهتم لحقيقة النمو الاجتماعي والامكانات الذاتية للعالم الثالث .[1]

## المطلب الثالث : اهداف التنمية الاقتصادية

نستخلص فيه مجموعة من الاهداف تتمثلها التنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للافراد و الجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الامثل للثروات و الاساليب المتاحة وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الاغراض يمكن تلخيص اهمها في النقاط التالية :

[1] www.aluhoh.netجلال خشيب ، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2008 ، ص:9

أ–اشباع الحاجات الاساسية : يقصد بها توفير الحد الادنى من الحاجات الاساسية يعني كل مايلزم الفرد من اكل وشرب ومسكن وعمل.

ب–زيادة الدخل القومي: ويعتبر الهدف الاساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف الى تحسين مستوى المعيشة.

ج– رفع مستوى المعيشة: يخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الاولى فالتنمية ليست مجرد زيادة في تحقيق الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبير في الدولة[1].

د– تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعتبر هذا الهدف اجتماعي اكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك طبقتين في المجتمع, طبقة غنية لديها ضعف الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميل حدها للاستهلاك وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية اقل مما تدخره مايؤدي الى ضعف الجهاز الانتاجي بعد فترة معينة ، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق الاستثمار هذه الاموال بدل اكتنازها .

هـ– تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : هذا يكون عن طريق احداث عدالة بين كل القطاعات الإقتصادية سواء الزراعية او الصناعية حيث تحقق البلاد دوما انعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة، ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تاثيرا كبيرا على البنيان الإقتصادية حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي ، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الإقتصادية الشديدة، نتيجة لتقلب الأسعار والانتاج فمثلا اذا جاء المحصول وفيرا وارتفعت اسعاره في الاسواق العالمية حدث في البلاد موجة من

[1]-مريعي سوسن " التنمية البشرية في الجزائر-الواقع والافاق "-مذكرة الماجستير في علوم التسيير سنة 2012-1013،ص13.

الانتعاش والرواج الاقتصادي، والعكس صحيح اذا جاء المحصول قليل نتيجة لقلة المياه او تدهور سعره في الاسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في البلاد في هذا المنطق يجب ان ترتكز الدولة على جميع القطاعات حيث تحقق تطور اقتصادي شامل ويكون هناك تعديل في الهيكل الاقتصادي [1]

## المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه التنمية داخل الدول النامية

عملية التنمية تهدف الى رفع المستوى المعيشي المتاثر بالعديد من المعوقات نذكر ما يلي:

اولا: القوى العاملة: لا شك ان هناك علاقة اكيدة بين النمو و القوى العاملة من حيث حجمها ومعدل نموها خاصة معدل نمو العمالة في قطاعات الانتاج السلعي من الزراعة والصناعة، وكذلك من حيث جودتها ومدى تناسبها ومعدل نمو انتاجها، ويختلف حجم السكان في سن العمل وتوزيعهم على القطاعات المختلفة باختلاف مراحل التنمية المختلفة، وفي الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل نجد ان القوى العاملة تتميز بصفات معينة، فمن حيث معدل نموها نجد ان منها العمل في الدول النامية اعلى من مثيله في الدول الصناعية المتقدمة ويرجع انخفاض الاجور في الدول النامية الى اسباب عديدة منها وفرة عرض العمل بالنسبة للطلب، وجود البطالة وانخفاض مستوى الانتاجية في هذه الدول عن مثيله في الدول المتقدمة.

ثانيا: راس المال: يعتبر راس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغييرها، ومن ثم في مستوى التقدم الذي يلفته ومعدل النمو الذي سيحدث فيها.

[1]-مريعي سوسن، نفس المرجع ص 13-14.

ثالثا: التكنولوجيا والتنظيم: ان الافتقار الى طبقة المنظمين هو التفسير الاساسي لغياب عمليات الانماء السريعة في الدول النامية، ويجدر الذكر ان وظائف المنظم في الدول المتقدمة قد تقدمت بمعدل متزايد في المشروعات الكبيرة الى اعداد كبيرة من الافراد الذين يتخصص كل منهم في ناحية صغيرة جدا من العملية الانتاجية، غير ان الامر ليس كذلك في الدول النامية الى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لان نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام باي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلة التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة امام عملية التنمية.[1]

رابعا: التبعية السياسية: وهي تعاني منه معظم بلدان امريكا الجنوبية واسيا و افريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث ان معظم انظمتها الدستورية و القانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها مما يجعلها معرضة للتهديد الاجنبي اذا لم تكن في مسارها.

خامسا: عدم الاستقرار الامني: ان عملية التنمية تتطلب مناخ اقتصادي ملائم أي منح الاستقرار الامني الذي يعتبر شرطا لجذب المستثمريين ولاجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تحت الاضطرابات العرقية والامنية وكذلك المنازعات الخارجية .

سادسا: عوائق اجتماعية وثقافية: التنمية اسلوب لعلاج مشاكل المجتمع لاشك ان هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف امام عملية التنمية فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة وكذلك التوظيف لم يتم على بناء القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات، فالتغيير لابد ان ياتي من افراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد الصدق والامانة في المعاملات والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من اجل توفير مناخ ملائم لعملية التنمية يتطلب نجاح التنمية ايضا,

[1]-على لطفي : " التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية " القاهرة ،مكتبة عين الشمس 2008، ص 77.

وجود تساند اجتماعي واسع بين فئات الشعب والاتفاق على كيفية التوزيع للاعباء المترتية عن التنمية الاقتصادية وكذلك ضرورة التخلي عن بعض العادات و التقاليد المعيقة للتنمية، وايضا ضرورة تنمية نظرة الافراد الى العمل كقيمة اجتماعية، وهناك معوقات ثقافية او بالاحرى فكرية مثال ذلك نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب العمل على انتشار التعليم وتخفيض نسبة الامية في الدول النامية[1].

## المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية المعتمدة في الجزائر .

انتهجت الجزائر منذ استقلالها العديد من الاستراتيجيات و الخطط قصد تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد .

### المطلب الأول: استراتيجية الصناعات المصنعة

لقد قام الاقتصادي الفرنسي دوبيرنيس بتعريف الصناعات المصنعة كما يلي: وهي مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الاساسية في خلق تكامل بين مختلف الانشطة الصناعية [2]،أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المدخلات و المخرجات الصناعية و تغيير الوظائف الانتاجية عن طريق وضع كل الوسائل الضرورية تحت تصرف الاقتصاد .

وترتكز الصناعات المصنعة على الصناعات التي تتميز بروابط امامية وخلفية مرتفعة ، نتيجة قدرة هذه الصناعات على تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والفلاحي [3].

*خصائص إستراتيجية الصناعات المصنعة :

[1]-محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، مصر,المكتب الجامعي الحديث ، دار الاسكندرية 2009.
[2]-Debernis,Les industries industrialisantes et les options algèriennes,Tiers-Monde N°4 ،Tome، 197،1 p547.
[3]. -محمد بلقاسم حسن بهلول ، الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي(مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1990 ص237

تقوم الصناعات المصنعة اساسا على اختيار التركيز على الصناعات الثقيلة والتي تتميز بمجموعة من الخصائص اهمها [1].

تتميز بضخامة القاعدة الصناعية وهذا ما يتطلب سوق داخلية واسعة او حتمية التعاون الاقليمي.

تحتاج الصناعات الثقيلة الى رؤوس اموال ضخمة .

تركز على قطاع السلع الراسمالية .

تعتمد على التكنولوجيا الحديثة .

*التركيز على التصنيع الثقيل < صناعة الحديد و الصلب >:

تركزت سياسة التصنيع الجزائرية في بداية مراحل التنمية الاقتصادية على صناعة الطاقة ثم صناعة الحديد و الصلب ، ثم الصناعة الاستخراجية ( المناجم ، المحاجر، الات التنقيب) ثم الصناعة الالكترونية، لان هذه الصناعات تسمح بتوفير مستلزمات الانتاج لمختلف القطاعات مما يدعم تدريجيا التوصل الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي للجزائر[2].

ناخذ صناعة الحديد والصلب كنموذج تنموي ضروري لعملية التنمية الصناعية.

سعت السلطات الجزائرية لكسر حلقة التبعية للخارج للقضاء على أي شكل من اشكال الاستعمار بالاهتمام بالتصنيع السريع من خلال اقامة صناعات ثقيلة، احد أهم فروعها صناعة الحديد والصلب لتحقيق ثلاثة اهداف وهي:

[1] -Abdelouahab Rezig,Algerie.brézil.Coreé du sud,Trois experiences de développment , OPU,2006 page87.
[2] -Abde hamid brahimi, L economie Algerienne OPU, Alger 1991, page 71.

ربط صناعة الصلب بالطلب على المنتجات التي تحتاج الى استخدامها مختلف الاستثمارات الصناعية والزراعية [1].

تزويد القطاع الزراعي والصناعي بالسلع التجهيزية التي تحتاج اليها .

انتاج سلع الاستهلاك المعمرة التي يزداد الطلب عليها في الجزائر .

ولتحقيق هذه الاهداف انشات الشركة الوطنية للحديد و الصلب في سبتمبر 1964 اوكلت اليها مهمة بناء مركب الحجار للحديد و الصلب ، ولقد اختير الحجار لهذا المركب لانه لايبعد عن مناجم الونزة التي يمون منها بخامات الحديد الا ب 150 كم ولايفصل بينه وبين ميناء عنابة الا 11 كم ,ويهدف الاهتمام بالتصنيع الى زيادة الدخل الصناعي الذي يسهم في نمو الدخل القومي وتنويع الهيكل الانتاجي وامتصاص فائض العمالة في القطاع الزراعي [2]، ولتحقيق تنويع الهيكل الصناعي في الجزائر لصالح الصناعات الثقيلة كان لابد من زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة في مختلف مخططات التنمية التي تم تنفيذها الموضحة كما يلي [3]:

**اولا: المخطط الرباعي الاول للتنمية (1970-1973)**

بلغت حصة القطاع الصناعي 12.4 مليار د ج من اجمالي الاستثمارات الكلية البالغة 27.74 مليار د ج بنسبة 45 % ، في حين بلغت الاستثمارات المنجزة حوالي 20.8 مليار د ج نتيجة ارتفاع حصة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي بنسبة 75 % وتعود هذه الزيادة لارتفاع الاستثمارات الفعلية للمخطط لتبلغ حوالي 37.35 مليار د ج .

**ثانيا: المخطط الرباعي الثاني للتنمية (1974-1977)**

[1]-خيري عزيز، قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي ، الطبعة الاولى دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1983 ص 171.
[2]-عبد العزيز عجيمة محمد، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، موسسة شباب الجامعة، دار الاسكندرية،194، ص312.
[3]- التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980),ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982 ، ص 84.

بلغت حصة القطاع الصناعي 48 مليار د ج من حجم الاستثمارات الاجمالية البالغة 110.22 مليار د ج بنسبة 43.54 %، وبلغت الاستثمارات المنجزة 74.15مليار د ج أي بزيادة قدرها 26.15 مليار د ج.

وما تجدر الاشارة اليه ان استراتيجية الصناعات المصنعة خلال تلك الفترة مكنت البلاد من بناء قاعدة صناعية نتيجة الاعتماد بصفة خاصة على سياسة تنمية صناعات الانتاج ووسائل الانتاج، فقد حضي القطاع الصناعي في توزيع البرامج الاستثمارية للمخطط الرباعي الاول والثاني على اكبر النسب ، حيث بلغت نسبته في المتوسط ما يقارب 44 %.[1]

وقد تطلب انجاز المجمعات الصناعية الكبرى استثمارات ضخمة بامكانيات مالية لاتملكها الجزائر وتعين اكمال التمويل بالاقتراض من الخارج، فعلى سبيل المثال لاالحصر تم تمويل المخطط الرباعي الاول ب 6.7 مليار د ج من الخارج واستمر التمويل باللجوء أكثر فأكثر للقروض مما ساهم في ظاهرة التبعية المالية

## المطلب الثاني: إستراتيجية إحلال الصناعات الجديدة محل الواردات.

### 1-تعريف هذه الإستراتيجية:

وهي عبارة عن تطوير بعض الصناعات القائمة اوإقامة بعض الصناعات الجديدة بالشكل الذي يؤدي الى نقص نسبة الواردات الاجمالية الى العرض الكلي، او زيادة نسبة الانتاج المحلي الى هذا العرض.

[1]-محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة مسارها في الجزائر، الجزء الاول, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 114

ومن ثم يقصد بسياسة الاحلال محل الواردات، ان ينتج الاقتصاد الوطني بعض السلع الصناعية التي كان يستوردها من قبل والتي يتوافر لديه ظروف مواتية لانتاجها ولتنفيذ هذه السياسة يتطلب استخدام عدة ادوات من اجل تخفيض او منع الواردات من سلعة او مجموعة من السلع التي لها مثيل محلي، ومن امثلة هذه الادوات مايلي[1]:

**التعريفة الجمركية على الواردات: عبارة** عن القائمة التي تتضمن بيان السلع التي تفرض عليها الضريبة منذ استرادها وبالرسوم الواجب جبايتها عليها.

**حصص الاستيراد التعريفية:** تسمح باستيراد كمية معينة من الواردات خلال فترة زمنية دون اخضاع هذه الواردات الى أي نوع من انواع التعريفات الجمركية، ثم تفرض التعريفة الجمركية على الكميات الاضافية من الواردات التي يسمح باستيرادها.

**تراخيص الاستيراد:** التجارة الدولية تخضع لتقييد كمي بمقتضى تراخيص الاستيراد أي عن طريق نظام يمنح بمقتضاه السلطات الحكومية اذن استيراد السلع لمن سمح له القيام بعمليات الاستيراد.

**قيود التصدير الاختيارية:** عبارة عن اتفاق ثنائي بين حكومتين، تقوم الدولة المصدرة بمقتضاه بتنفيذ صادراتها من سلع معينة الى الدولة المستوردة.

وتعتمد استراتيجية احلال الواردات على وسيلتين اساسيتين هما[2]: الحماية الجمركية وحصص الواردات ، فمن خلال الحماية الجمركية التي تعتبر كوسيلة للتنمية التي ترتكز على مفهوم الصناعات الناشئة التي يتوجب على الحكومة اما دعم هذه الاخيرة او حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية او

[1]-سامي حاتم عفيفي ومحمود حسن حسني ، مدخل الى سياسات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة 1991 ، ص 80

[2]-طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى ، اقتصاديات التنمية, دار المرجع للنشر ، الرياض 1995، ص 679.

عن طريق تقييد الكمية المستوردة ، وتحاول هذه الاجراءات حماية الصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية.

**2-مزايا وعيوب استراتيجية احلال محل الواردات :**

**اولا: المزايا :**

ولهذه الاستراتيجية ثلاثة مزايا وهي[1] :

- تكون المخاطرة اقل عند بدء احلال الصناعة نتيجة وجود سوق للمنتجات الصناعية ومايؤكد ذلك السلع المستوردة
- انه من السهل على الدول النامية حماية السوق المحلي ضد المنافسة الاجنبية عن طريق اجبار الدول المتقدمة تخفيض حواجزها الجمركية ضد صادراتهم المصنعة .
- تقوم الشركات الاجنبية باقامة مايسمى بمصانع التعريفة للتغلب على التعريفة الجمركية الخاصة بالدول النامية .

**ثانيا : العيوب[2].**

- ان الصناعات المحلية تنمو معتادة على الحماية من المنافسة الاجنبية وليس لديها أي حوافز لتصبح اكثر كفاءة.
- الاحلال محل الواردات تؤدي الى الحد من كفاءة الصناعات لان صغر السوق المحلي في الكثير من الدول النامية لايسمح لها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم .

[1]-سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص 697.
[2]-سامي خليل ، مرجع سابق, ص 697.

- بعد ان يحل الانتاج المحلي محل الواردات المصنعة البسيطة، فان الاحلال محل الواردات يصبح أصعب فأصعب ومكلفا مقاسا بالحماية العالية وعدم الكفاءة.

**3-نتائج تطبيق الاستراتيجية بالجزائر:**

انتهجت الجزائر بعد استقلالها استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي لتتخلص من تقسيم العمل الدولي والتبعية الاقتصادية للخارج والفقر، فكانت هذه الاستراتيجية مناسبة لذلك وخاصة في المرحلة الاولى بانتاج السلع الاستهلاكية ، ولكن المشكلة بدات في الانتقال الى المرحلة الثانية لتصنيع السلع الوسطية و الراسمالية نجد ان الاقتصاد الجزائري وقف عند حدود المرحلة الاولى ، وبالتالي اصبحت هذه الاستراتيجية عبئا على التنمية بدلا من تخفيفها[1] ، مما دفع بصناع القرار ذلك الوقت الى انتهاج استراتيجية جديدة تهدف الى تنويع مصادر الدخل معتمدة اساسا على التوجه نحو الخارج لترقية الصادرات غير النفطية .

**المطلب الثالث: استراتيجية التصدير (التصنيع من اجل التصدير):**

**1) تعريف هذه الإستراتيجية:**

وتعني هذه الاستراتيجية التركيز على انشاء صناعات يخصص غالبية انتاجها الى التصدير في الاسواق الخارجية مع امكانية تسويق جزء من الانتاج للاستهلاك المحلي[2] ، ويتوقف نجاح هذه السياسة على حجم اسواق المنافسة امام الصادرات المحلية والقدرة على عرضها بالمواصفات والجودة المطلوبة وتوافر الطلب الخارجي عليها .[3]

[1]-بن حمود سكينة ، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، اطروحة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 1999 ، ص 87.
[2]-سالم توفيق النجفي، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية القاهرة، 2000، ص 292.
[3]-محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع, مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية الطبعة الثانية، 1997، ص 55.

وتعطي هذه الاستراتيجية للتصدير اهمية كبيرة واعتبارها المسؤولة على تمويل خطط التنمية ، لان جانبا من احتياجات التنمية في هذه الدول سلع وسيطة واستثمارية ولايمكن توفير ذلك الا بالاستيراد من الخارج عن طريق حصيلة النقد الاجنبي التي توفرها الصادرات لتمويل الواردات ، ويزيد من اهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الاولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها و انخفاض ايراداتها من هذه الصادرات ولذلك من مصلحة الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما امكن من تصدير المواد الاولية بشكلها الخام .

**2) شروط نجاح هذه الاستراتيجية :**

ان نجاح استراتيجية التصنيع من اجل التصدير في تنويع هيكل الصادرات السلعية لصالح الصادرات الغير النفطية للدول النامية يتطلب توفير بعض الشروط التي من شانها تحقيق النجاح ونذكرها في مايلي[1]:

- ❖ دعم القطاع التصديري والغاء التحيز ضده من خلال احاطته بمجموعة من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية .
- ❖ الإبتعاد عن الاجراءات البيروقراطية والقيود التي تنفر المستثمرين وتعيق الاصلاحات الاقتصادية .
- ❖ تقليص دور القطاع العام وتشجيع عمل القطاع الخاص.
- ❖ الاعتماد على سياسة اقراض مبنية على اسعار فائدة تنافسية تسمح بتشجيع الاتجاه نحو الاستثمارات المنتجة مثل الصناعات كثيفة راس المال.
- ❖ الاستفادة من المناطق الحرة التصديرية .

[1]-منى طعيمة الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1995،ص ص 20-21.

**3) الصعوبات التي تواجه تطبيق استراتيجة التصنيع من اجل التصدير :**

تواجه الدول النامية اثناء تطبيق هذه الاستراتيجة مجموعة من الصعوبات هي :

- ❖ شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت في مجال التصنيع مما لايسمح للدول النامية اقامة صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية وهذا مايتطلب منها الرفع من مستوى انتاجها.
- ❖ ارتفاع الحواجز الحمائية التي تضعها الدول المتقدمة امام الواردات الصناعية القادمة من الدول النامية .
- ❖ ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية نتيجة تخلف اساليب الانتاج
- ❖ عدم قدرة صناعات التصدير على احداث أثار في خلق صناعات جديدة من خلال روابطها الخلفية و الامامية خصوصا اذا تركزت المناطق الحرة .

**4) مزايا استراتيجية التصنيع من اجل التصدير[1]:**

- وفرة المواد الاولية والوقود والعمالة الرخيصة، فيمكن اقامة صناعات تعتمد على هذه الموارد ويخصص انتاجها للتصدير وبالتالي انخفاض تكلفتها وضمان طلب مستمر على هذه المنتجات .
- زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي نتيجة تنويع الصادرات الصناعية ، وذلك لمواجهة الطلب على الواردات من السلع الإستثمارية و الإستهلاكية والوسيطة اللازمة للمشاريع و النمو السكاني.
- إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني ومن ثم اعادة هيكلة الصادرات ، مما يؤدي الى إتساع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي, كما تؤدي في المدى

[1]-عبد العزيز عجمية محمد والليثي محمد علي، مرجع سابق ص 311.

الطويل خلق قاعدة تصديرية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وعلاج الاختلال في الميزان التجاري .

- تساهم هذه الاستراتيجية في الحصول على التكنولوجيا وتطويرها واكتساب المهارات الفنية المتعددة ، والعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي عن طريق التسهيلات والحوافز.

اذا كانت استراتيجية التصنيع من اجل التصدير تساهم في تطوير الصناعات التصديرية بالشكل الذي يسمح بالتخلص من التقسيم الدولي للعمل الذي مازال يشكل العقبة الحقيقية لانطلاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، فان هذا يستلزم توجيه القطاعات الاقتصادية في الجزائر للتصدير حتى يتسنى لهذه الاستراتيجية النجاح في تغيير الهيكل الانتاجي بالشكل الذي يضمن تنويع الاقتصاد الوطني[1]

## المبحث الثالث: اهم الاصلاحات التنموية الجزائرية خلال فترة الثمانينات وبداية الألفينيات

انهجت الجزائر خلال فترة الثمانينات و بداية الالفينات عدة اصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات لتحقيق تنمية شاملة وكذلك وضعت خطط وبرامج لانعاش واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني .

### المطلب الأول : مفهوم الإصلاح الإقتصادي.

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كرد فعل امام استفحال الازمة الاقتصادية حيث تنعكس اثارها على البنية الاجتماعية للسكان وتهدد الاستقرار الامني للبلد المعني ، وهذا عكس مايجري في البلدان المتقدمة حيث يعتبر الاصلاح الاقتصادي عندهم وسيلة لتسريع وتيرة النمو وفتح افاق اخرى للابداع والتقدم العلمي والتكنولوجي .

[1]-منى طعيمة الجرف، مرجع سابق ص 25.

يؤكد معظم الاقتصاديين بان الغاية من كل اصلاح اقتصادي هي تنشيط حركة النمو بمعدل اعلى بمعدل نمو السكان السنوي ، والرفع من مستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من اجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا .

يقول رئيس البنك العالمي للتنمية و التعمير " من واجبنا ان نركز على النمو العادل فالتنمية تترجم الاصلاح ، تعني بناء الطرق وتشريع القوانين وترقية التعليم وتطوير النظام المصرفي وكل مايخص التنمية ، ويلخص لك في خمس محاور كبرى :

- التسيير الحسن ( الشفافية , ادارة لمحاربة الرشوة , الرشادة...)
- عناصر قانونية و مؤسساتية لتسيير قواعد السوق .
- الاخذ بسياسة الإندماج.
- توفير الخدمات العمومية
- اهداف تمكن من دوام الوجه الانساني للتنمية ( غذاء، سكن، صحة، تعليم...).[1]

يرى الكثير من اقتصاديي الدول المتخلفة وحتى هيئات التمويل الدولية والبعض من مراكز الدراسات ، بان المدخل الصحيح للاصلاح الاقتصادي يجب أن يمر عبر مجموعة من الاجراءات تختلف في قوتها ونوعها من دولة الى اخرى حسب نوع وقوة الاختلالات التي يمر بها هذا البلد او ذلك .

1. **معالجة التضخم :** هو شكل من اشكال اعادة توزيع الدخل , يصب مباشرة في مصلحة اصحاب المداخيل الثابتة والمنخفضة و بالتالي يعمل على اعادة التوازن في العلاقة بين الاجور وتكاليف المعيشة بشكل معقول، دون الحاجة الى دورات متتالية من الزيادة في

[1]- د- عبد الرحمن تومي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر سنة 2011 ص 21-22.

الدخول النقدية وان هذا وسيلة لمكافحة التضخم تكمن في اصلاح عجز الموازنة ذلك لان تمويل هذا العجز لايفرج عن ثلاثة مصادر تقليدية نذكرها باختصار:

- الاقتراض من بنك مركزي ( اصدار نقدي جديد يغطي حوالي 50 % من العجز).
- لجوء الحكومة الى الاقتراض من المدخرات المحلية ( صندوق الضمان الاجتماعي, صندوق المعاشات ، شركات التامين).
- تمويل باقي العجز ( 10 %) من القروض الخارجية.

2. **احترام مبادئ المالية العامة** : بمنى المحافظة على وحدة الميزانية وشفافية النفقات العامة ، وتطبيق مبدا المحاسبة وهو مايؤدي بدون شك الى توفير نسبة محترمة من النفقات العمومية
3. **التخلي التدريجي على اسلوب التخطيط المركزي:** يقصد به الاخذ بما يسمى بالتخطيط التاشيري او نظام السوق الاجتماعي الذي يراعي التوازن بين حرية المبادرة والتعلم للقطاع الخاص من جهة وتمكين الشرائح الاجتماعية الهشة من مستوى مقبول للمعيشة في كرامة[1] .
4. **الاستراتيجية الصناعية** : لقد اعتمدت الكثير من الدول في تنميتها نموذج الصناعات الاحلالية رغبة في اشباع السوق المحلي من السلع الصناعية المحلية بدلا من استيرادها ، فكان النجاح حليف البعض مثل روسيا و الصين ، وكان الفشل هو النصيب كثير من البلدان منها الجزائر لاسباب موضوعية وغير موضوعية .
5. **علاج المديونية العمومية:** وتعد من اكبر التحديات التي تواجه الدول النامية بالخصوص اذا اصبحت عائقا حقيقيا ( تراكم الديون، تقليص فرص الاستثمار...) امام أي مشروع تنموي.

[1]-د-عبد الرحمان تومي، نفس المرجع ،ص ص ص 22-23-24.

6. **الاصلاح السياسي** : من الصعوبة ان نتصور امكانية تنفيذ استراتيجية متكاملة للاصلاح الاقتصادي دون ان يعترف ذلك باصلاح سياسي من شانه تقوية المؤسسات الدستورية ودعم المشاركة الشعبية وازالة الازدواجية في النظام القضائي ، واحكام العملية التشريعية[1].

7. **تقليص من ضخامة اعباء القطاع العام** : بمعنى عدم بقاء الدولة مالكة ومسيرة للفنادق ووكالات السفر و السياحة وغيرها من الاف الانشطة أي فتح مساحة المبادرة للقطاع الخاص بشكل يسمح بتقليص الاعباء العامة .

## المطلب الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي

لقد تميزت بداية التسعينات بتردي الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي ادت الى ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني التي يمكن ايجازها فيما يلي [2]:

- العجز المتنامي للميزانية العمومية , حيث بلغت نسبة العجز 8.7 % من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 1993.
- تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 %.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية الى 25.9 مليار دولار و ارتفاع نسبة خدمة هذه الديون ، اذ بلغت حوالي 80 % من اجمالي الصادرات الجزائرية .
- تدهور حجم الصادرات غير النفطية الى اقل من 2 %.
- ارتفاع التضخم الى 20.8 %.

[1]-مرجع سابق ، ص 26.
[2]-بلعزوز بن علي، انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 30 ، 2003 ص 20.

- ارتفاع معدل البطالة الى 28 %.

في ظل هذه المؤشرات السلبية لجات الجزائر الى مصادر تمويل خارجية لاجراء اصلاحات اقتصادية تمس القطاع العام و الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للامام ، وتم تنفيذ هذه الاصلاحات بالاستنجاد بالصندوق النقل الدولي والبنك الدولي .

**1. برنامج الاستقرار الاقتصادي**

تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1 افريل 1994 الى 31 مارس 1995 ، وتم وضع مجموعة من الاهداف التي يجب على الجزائر تحقيقها اثناء تنفيذ هذا البرنامج وهي كالتالي[1] :

- القضاء على التشوهات التي تعاني منها ميزانية الدولة بتخفيض العجز الى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج .
- تحرير المبادلات التجارية الخارجية
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- تقليص الكتلة النقدية وتخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17 % .

ولتحقيق هذه الاهداف لجأت السلطات الجزائرية الى تخفيف حجم النفقات العمومية عن طريق تجميد الاجور و الغاء الدعم تدريجيا على المنتجات المدعمة باستثناء المنتجات الاساسية وزيادة الضرائب لتحسين ايرادات الخزينة العمومية وهذا من شانه التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة، وتحرير التجارة الخارجية[2] ، واعادة جدولة الديون الخارجية خلال سنتي 1994 و 1995 , حيث تم

[1]-عبد الله بن دعية ،التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، ندوة حول الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص 362.
[2]-عبد الله بن دعية، مرجع سابق، ص 363.

توفير حوالي 16 مليار دولار مما سمح بازالة بعض الضغوطات المالية الداخلية و الخارجية[1] ، واصلاح السياسة النقدية عن طريق مجموعة من الاجراءات منها تحرير الاسعار ورفع اسعار الفائدة للحد من الاستهلاك و تشجيع الادخار .

**2. برنامج التعديل الهيكلي :**

يركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الانتاج و ادارة جانب العرض من خلال اصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية و تحرير الاستثمار وتحرير اسواق العمل و راس المال على نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل اكثر كفاءة في العملية الانتاجية ، فضلا عن اعادة توزيع الادوار بين القطاع العام و الخاص من خلال ما يسمى ب الخصخصة [2].

تم تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 1945 الى غاية 21 ماي 1998 ، وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من السياسات تهدف اللى تعميق اجراءات الاستقرار ودفع المسار المرحلي للتنمية الى مستويات افضل ، ولقد رسمت الدولة لتحقيق هذا الهدف سياسة اقتصادية ظرفية وسياسة اقتصادية متوسطة المدى ، ويقصد بالسياسة الاقتصادية الظرفية التدابير النقدية و المالية التي تساهم في تقليص حجم الميزانية العامة لدولة من خلال زيادة نسبة الضرائب عن طريق مكافحة التهرب والغش الضريبي , وتوسيع الرسم على القيمة المضافة ، ورفع الدعم على السلع الاستهلاكية باعتبار ان تحرير الاسعار احد اهم اهداف برنامج التعديل الهيكلي ، بالاضافة الى اجراءات اخرى في السياسة النقدية منها التحكم في السيولة المصرفية، ورفع معدلات الفائدة لاستقطاب ادخارات القطاع الخاص ، اما السياسة الاقتصادية المتوسطة المدى فتتمثل في تحفيز الطاقة الانتاجية ورفع النمو الاقتصادي[3].

[1]-عايشي كمال ,امكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2005-2006، ص 115.
[2]-مدني بن شهرة ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، بدون دار نشر، الجزائر 2008، ص 108.
[3]-عبد الله بن دعية، مرجع سابق ، ص 365-366.

### 3. برنامج الخوصصة :

توجد عدة تعاريف متعلقة بمفهوم الخوصصة تركز على معيار الملكية باعتباره الوحيد الذي يحدد معنى الخوصصة ، التي هي عبارة عن عملية تحويل كلي او جزئي للقطاع العام الى القطاع الخاص لانتاج و تقديم سلع و خدمات[1] .

عرف المشرع الجزائري الخوصصة على انها كل معاملة تؤدي الى نقل تسيير المؤسسة العمومية الى اشخاص طبيعيين او اشخاص معنويين تابعين للقانون الخاص وفق صيغ تعاقدية تحدد كيفية تحويل التسيير و شروطه[2].

وفي نظر السياسيين الجزائريين فان الخوصصة هي عملية وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العام والقطاع الخاص، و تغيير المفاهيم لتعزيز علاقات اقتصاد السوق وتوسيع نشاطات القطاع الخاص، وبالتالي تعتبر الخوصصة وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي[3] .

وتعتبر الخوصصة الموضوع الرئيسي الذي راهنت عليه الجزائر بالانتقال من سياسة الاقتصاد الموجه الى سياسة اقتصاد السوق وذلك لعدة اسباب نذكرها في ما يلي[4] :

- تنظيم القطاع الخاص من خلال اتباع سياسة الباب المفتوح امام راس المال الخاص الدولي بغية تنمية و تطوير هذا القطاع و جلب الموارد المالية المحلية المعطلة للسوق الوطني من خلال اشراك القطاع الخاص الوطني في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1]-ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001،ص ص 73 83.
[2]-حميدي حميد، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري ، ندوة حول الاصلاحات الاقتصادية، وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص 374.
[3]-محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 291.
[4]-حميدي حميد، مرجع سابق، ص 373.

- ازمة نظام الانتاج الصناعي الذي يعبر في الواقع عن ازمة ادارة وتسيير رؤوس الاموال من طرف الدولة.

لقد حرصت الجزائر على ان يكون برنامج الخوصصة في اطاره القانوني من خلال اصدارها النصوص التشريعية المناسبة لذلك لتصبح مؤسسات القطاع العام قابلة للخوصصة .

لقد اعتمدت السلطات الجزائرية طريقة التدرج في عملية الخوصصة بغية تجنب النتائج السلبية التي تعرضت لها بعض الدول النامية التي قامت باعادة تاميم بعض المؤسسات العامة التي قامت بخوصصتها بالاضافة الى المحافظة على اليد العاملة المؤهلة من خلال خوصصة بعض المؤسسات لبعض عمالها وايجاد حلول لمشكلة تسريح العمال .

- **اهداف الخوصصة :**

للخوصصة عدة اهداف على المستوى الاقتصادي و المالي و السياسي ويمكن توضيح هذه الاهداف في التالي[1] :

❖ المستوى الاقتصادي :

- تطوير المؤسسات الاقتصادية بادخال التكنولوجيا الحديثة ورفع طاقة الانتاج وتحسين نوعية و جودة المنتوج الجزائري .
- تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع نشاطه و جعله مهيمنا على الاقتصاد الوطني .

❖ المستوى المالي :

- تقليص حجم ومجال النشاط الاقتصادي للقطاع العام و حصته في الاقتصاد الوطني.

[1]-علي مبروكي ، تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق و الاهداف السياسية للدولة ، ندوة حول الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدةالعربية ، بيروت 1999، ص 395.

- تقليص الرشوة والمحسوبية .
- تطوير المساهمة الشعبية للاجراء عن طريق السماح للعمال المساهمة في راس المال الاجتماعي للمؤسسة.

ولقد عرفت الخوصصة تاخرا كبيرا في التطبيق لعدة صعوبات و عراقيل منها عدم استقرار الطاقم الحكومي، وتعدد الهيئات المشرفة عليها وعدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توافرها على ممتلكات مادية قابلة للتطوير او الاستثمار فيها مستقبلا ، اضف الى ذلك المعارضة الشديدة التي ابدتها النقابات العمالية خصوصا الاتحاد العام للعمال الجزائريين لما ينتج عنها من تسريح العمال[1].

## المطلب الثالث: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

يعتبر هذا البرنامج اداة من ادوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الانفاق العام ، وهو متمثل اساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الانتاجية و الخدماتية .

وضع برنامج اربعة اهداف عملية وثلاثة نوعية فاما الاهداف العملية فتنطلق من اعادة تنشيط الطلب الذي يجب ان يسايرها دعم للنشاطات المنشاة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق الاستغلال الزراعي ومؤسسة الانتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ، ورد الاعتبار للمنشات القاعدية خاصة تلك التي تسمح باعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية ، وتشير هذه الاهداف العملية الى ثلاثة نوعية هي :

- مكافحة الفقر .
- خلق فرص العمل .

[1]-عايشي كمال ، مرجع سابق ، ص 63.

- تحقيق التوازن الجهوي وانتعاش الاقتصاد الجزائري , وذلك باعادة تاهيل المناطق الريفية الاكثر حرمانا وذلك في ثلاثة ابعاد اقتصادية اجتماعية و بيئية .

وهكذا فان الحكومة توصلت الى نتيجة تقضي بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الانتاج المحلية وانعاشها ودون تعباة الادخار المحلي ودون انشاء القدرة الشرائية فان اقامة استراتيجية للانعاش[1] القائمة على الاصلاحات الهامة للاطار التسيير واصلاح هياكل الاقتصاد الوطني ، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على مستوى الجغرافي و الاجتماعي وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح اثار التفكيك وتهياة بلادنا الى انعاش افضل.

ومن هنا يجب ان تسمح الاستراتيجة المعتمدة بانطلاق النمو و المحافظة عليه بصفة مستديمة ، حيث اعتمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية باكثر من 5 %من اجل تقليص البطالة والفقر و خلق ما يقارب 850000 الف منصب شغل خلال الفترة 2001-2004.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي تستنجد مداخيل المحروقات لانعاش الاقتصاد و تقليص نسبة البطالة ودعم الانتاج الوطني عن طريق انعاش الطلب ويرتكز برنامج الانعاش على المحاور التالية :

- اعادة تنشيط الجهاز الوطني للانتاج الذي يعد اساس انشاء الثروات
- تطهير محيط المؤسسة واعادة تنشيطها
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية .

[1]- أ صالحي ناجية ، أ مخناش فتيحة ، " تقييم اثار برامج الاستثملرات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 " ، ابحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف ، سنة 2013 ، ص 03.

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بانه : بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميد الموارد الكافية ، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كافي على المستوى الوطني .

وعند اذن تجدر الاشارة الى الاخطاء المترتبة عن هذا الخيار المتعلق بالنمو و الناجمة عن الطلب الذي قد تكون عواقب تتمثل اختيارها في اللجوء الى الاستيراد لتلبية الطلب .

وبالتالي فان المشاريع الواجب ادراجها في البرنامج عليها ان تشجع قدر الامكان ، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية .[1]

ان المصادقة على برنامج دعم الانعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج منها مايفوق نسبة 74 % تتدرج في اطار اعتمادات الدفع للسنتين الاوليتين من تطبيق البرنامج حيث تستند الى تشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميزت بما يلي :

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي .
- نسبة نمو غير كافية .
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان .

ان نسبة 3.2 % من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة 1995-2000 تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن و المرافق الاجتماعية و ظروف المعيشة[2] .

[1]- أ صالحي ناجية ، أ مخناش فتيحة ، نفس المرجع ص 03. 04 .
[2]- مرجع سابق ، ص 4-5.

- **نتائج الانعاش الاقتصادي :**

تميزت السنوات 2001-2004 بانعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق ذلك استعادة الامن عبر ربوع الوطن ، وتجسد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على وجه الخصوص ما ياتي :

- استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دج منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دج من الانفاق العمومي .
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمسة بنسبة 6.8 % في سنة 2003.
- تراجع في البطالة باكثر من 29 % الى 24 % .
- انجاز الالاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الالاف من المساكن الجاهزة .

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة اذ ان التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8 % واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار الى 24 مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.9 مليار دولار الى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 الى 911 مليار دج سنة 2003.

وعليه فان هذا البرنامج قد خفف من الانعكاسات الفاسدة والعميقة ويهيئ الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة[1] .

[1]- أ زرمان كريم " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصاي 2001، 2009 " المركز الجامعي خنشلة ، العدد السابع جوان 2010 ،ص ص 204-205.

**خلاصة الفصل:**

ونستطيع القول ان الاقتصاد الجزائري شهد منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة املتها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الدولية و الوطنية وهذا على كافة الاصعدة الاقتصادية و الاديولوجية و السياسية ...فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة قائمة على اساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ولكن سرعان ما بدات هذه الاستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الاختلال وهذا ابتداءا من سنة 1986 بفعل الازمة النفطية المعاكسة وتاثيرها السلبي عى الاقتصاد الوطني ، وقد رافق هذه الازمة ابتداءا من مطلع التسعينات الى تبني الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي مست جميع القطاعات للخروج من الازمات .

**تمهيد :**

ان ظروف الاقتصاد الدولي اليوم تستدعي من الجزائر وضع اقتصادها بعين الحسبان من اجل تشجيع التجارة الخارجية , ويقصد بذلك التصدير ، و المر المعروف ان الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، ومن اجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية قامت الدولة بالنظر في امكانية زيادة القدرة الانتاجية و الرفع من كفاءتها وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعد محورا هاما للنهوض بالاقتصاد المحلي وهذا عن طريق دفعها نحو التصدير، ووضع استراتيجيات وتسهيلات لمختلف القطاعات التي تعاني من نقص في النمو و الاهمال خاصة من اجل زيادة فرص التصدير و مواجهة المنافسة الشرسة على المستوى الدولي.

## المبحث الأول : ماهية التصدير

تطرقنا في هذا المبحث الى التعريف بعملية التصدير وذكر انواعه وكذلك اظهرنا اهميته على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في ترقيته .

### المطلب الاول : مفهوم التصدير وانواعه.

**اولا : مفهوم التصدير**

لقد تعددت تعاريف التصدير لعل اهمها مايلي :

يعرف التصدير بانه تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون و الغير مقيمون في البلد [1].

ويعرف ايضا بانه " قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية ومعلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية الى دول و اسواق عالمية و دولية اخرى بغرض تحقيق اهداف الصادرات من ارباح و قيم مضافة و توسع و نمو و انتشار فرص العمل و التعرف على ثقافات اخرى و تكنولوجيات جديدة و غيرها "[2].

كما يعرف التصدير على انه " هو الاسلوب الاكثر انتشارا من التجارة العالمية ، و يعتبر اسلوبا مرنا و سهل الاستخدام و التصدير لايحتاج الى استثمارات مالية كبيرة و باقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة"[3] .

[1] -kada akacem . comtabilities. National. OPU. Alger. 1990 . p 138.

[2]- فريد النجار ، التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2008 ، ص 15.

[3]- جعفر عبد الله موسى ادريس ، الادارة الاستراتيجية ، دار ناشرون ومكتبات خوارزمي العلمية ، الطبعة الاولى ، 2013، ص 226.

وعليه فان لتصدير يحقق ميزتين اساسيتسن هما:

- ✓ عدم تحمل تكاليف انشاء تسهيلات انتاجية في السوق الاجنبي وهي تكاليف عادة ما تكون كبيرة
- ✓ ان هذا الاسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير و الموقع الاقتصادي المفضل بالنسبة للشركة

ومنه نستنتج ان التصدير هو بيع المنتوجات المتنوعة من طرف المؤسسات المحلية الى خارج الدولة وهو اسهل وسيلة للمؤسسات في اقتحام الاسواق الاجنبية .

**ثانيا : انواع التصدير**

يمكن للمؤسسة ان تقوم بعملية التصدير بشكل مباشر او غير مباشر والتصدير المشترك .

- **التصدير المباشر :**

هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلفة الاستثمار و المخاطرة وبان العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر يغطي كلفة الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم اعطاء حصة من عوائدها المتحققة الى الوسطاء[1] وتتم عملية التصدير المباشر من خلال مايلي[2] :

- انشاء ادارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية ( مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له و هدفهم البحث عن اسواق خارجية من خلال علاقتهم مع ادارة التسويق في المؤسسة.

[1]- تامر البكري ، التسويق( اسس و مفاهيم معاصرة) ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، الطبعة العربية 2006 ص 280.

[2]- نظام موسى سويدان ، شفيق ابراهيم حداد ، التسويق ( مفاهيم معاصرة) , دار الحامد للنشر و التوزيع , عمان , طبعة 2003 , ص 356.

- وجود فرع لادارة المبيعات في الاسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على ارض الاسواق الدولية وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الاسواق وحاجات و رغبات الزبائن فيها .
- تعيين مديرين وممثلين في الاسواق الخارجية و تكون مهمتهم السفر للاسواق الدولية
- وكيل اجنبي في السوق الدولية يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في السوق الدولية .

- **التصدير غير المباشر :**

يتم التصدير غير المباشر من خلال ان يقوم الوسطاء بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم اعادة بيعها الى دولة اجنبية وتحت اسم وكيل البائع او وكيل التصدير وعليه فان المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الاسواق الاجنبية، و الذي يمكن ان ياخذ الاشكال التالية [1]:

- ✓ التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء: حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الاسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- ✓ المنظمات التعاونية: حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن اسواق خارجية لمنتجاتها و تكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة .

وهذه الطريقة في الدخول للاسواق الخارجية تحقق ميزتين اساسيتين هما[2]:

- انها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة الى ايجاد و تطوير قسم التصدير و ايجاد قوة بيعية للعمل فيه و تحمل التكاليف الاضافية مقابل ذلك .

[1]- نظام موسى سويدان ، شفيق ابراهيم حداد ، التسويق المعاصر ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الثانية 2010، ص 363.
[2]- تامر البكري ، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

- تقليل هذه المخاطرة لادنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينيبون عن الشركة في التصدير لهم الالهام و المعرفة الكافية عن الاسواق الخارجية و لذلك فالاخطاء المحتملة بالعمل ستكون قليلة جدا .

  - **التصدير المشترك:**

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا ، وهو يشكل اسلوب فريد من نوعه في تنظيم النشاط التصديري ، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين انشطتها التصديرية[1].

## المطلب الثاني: اهمية التصدير واهدافه

**اولا: اهمية التصدير .**

تتمثل اهمية التصدير فيما يلي[2] :

- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الانتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.
- ان تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني و يدعم الميزان التجاري ، ويجلب العملات الاجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية .
- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد على حد كبير على استيراد الخامات والمواد و المعدات من الخارج ، وهذا الاستيراد ينبغي ان يقابله تصدير للمنتجات لتعويض اثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل .

[1]- رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى 2007، ص 141.
[2]- وصاف سعيدي، نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني للاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 21 افريل 2004.

- مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاستحواذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية.
- مواجهة التطورات التي شهدتها الاسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات الى فتح المزيد من الاسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية.
- ينظر دائما للتصدير على انه قاطرة النمو الاقتصادي[1] .

يمثل نشاط التصدير اهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول و هو احد العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره اصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فاهميته كذلك مرتبطة بحجم الانتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات و الشركات الى مضاعفة الانتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق[2] .

والجدير بالذكر ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في انماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا ما بين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب ان تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الاهداف الاساسية لهذه الدول.

**ثانيا : اهداف التصدير**

تتمثل اهداف التصدير في مايلي [3]:

1- الاهداف المرتبطة بالاستراتيجة التجارية وهي:

[1]- سامي سلال نعمان، الشركات دولية النشاط واثرها على المنافسة و العمالة والتصدير في الدول النامية، الطبعة الاولى 2008، ص 287.
[2]- نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 67.
[3]- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير , جامعة بسكرة 2012-2013 ، ص 51.

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر
- التكيف مع المنافسة
- التواجد في السوق الدولية

2- الاهداف المرتبطة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الاعمال
- رفع هوامش المردودية والايرادات المالية
- رفع مردودية ورؤوس الاموال المستثمرة
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3- الاهداف المرتبطة بتحسين شروط الانتاج وهي:

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الانتاجية.
- رفع من جهود البحث والتطوير.

## المطلب الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه

نتطرق في هذا المطلب الى اهم الدوافع المشجعة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة.

أ) **دوافع التصدير:** يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

[1]- توفيق محمد عبد المحسن ، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1997، ص 376.

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي ان ايجاد قطاع تصديري يمكن ان يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية اشمل .
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الانتاجية .
- نمو الطلب في السوق الاجنبي وكذلك ضعف التنافسية فيه ، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع اخرى نابعة من داخل المؤسسة منها [1]:

- **عوامل تجارية** : تتمثل في تشبع السوق , ركود السوق ، موسمية السوق ، تخصص المؤسسة .
- **عوامل مالية** : تتمثل في البحث عن غلة الحجم و استرجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الانتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل و التواجد في عدة اسواق دولية .
- **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الاجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة ازالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وتحمله المخاطر .

- يمنح التصدير الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الاجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الاسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الاسواق عن طريق التصدير
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب .

**ب) اهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات** [2]: قبل ذكرها نبرز اهم عوامل نجاح عملية التصدير :

[1]- لعلاوي عمر ، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، تونس 2007، ص 150.
[2]- فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1993، ص 219.

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير
- طرق و منهجية التسويق.
- التزام الادارة الواضح بعملية التصدير .
- متطلبات جودة السلعة .

اما ملامح النجاح فهي :

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور اكبر قدر من التنوع .
- مدى التنويع الفعلي في نطاق الاسواق الخارجية ، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية و سياسية .
- مدى القدرة على تحقيق زيادة في حصيلة الصادرات من سلع و خدمات تقليدية وجديدة دون ان يترتب على ذلك زيادة في التكلفة و خاصة بالنسبة لعوامل الانتاج النادرة نسبيا .
- مدى استقرار و انتظام التصير الى مختلف الاسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الاسواق ليساعد على زيادة حصتها منها .

بالنظر لما تقدم فان البلد مجبر على التصدير بواسطة تنمية و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التصدير خاصة في الظرف الراهن الذي يتميز بتداول كثيف للنشاطات الانتاجية وكذا تفاقم حدة المنافسة الدولية التي خلقتها الشركات متعددة الجنسيات .

## المبحث الثاني: واقع القطاع النفطي في الجزائر

تطرقنا في هذا المبحث الى الحديث عن القطاع النفطي في الجزائر ومكانته في الاقتصاد الجزائري ايضا حاولنا ابراز اهم التحديات والتهديدات التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر وخاصة الشركات الجزائرية العاملة في هذا المجال .

### المطلب الاول: خصائص الاقتصاد المحلي

يعتبر الاقتصاد الجزائري من اهم الاقتصاديات الافريقية وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل في :

- طبيعة الموارد و الثروات الطبيعية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول و غاز طبيعي و مواد منجمية ومواد اولية هامة و توفره على مساحات زراعية هامة بالاضافة الى الطاقات الانسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها و قطاعات صناعية لايستهان بها و توفر بيئة شاملة و هامة [1]، اما استراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر فقد بنيت على ثلاث محاور رئيسية وهي التصنيع والتوجه نحو الداخل و التكامل ، هذه المفاهيم كانت نتيجة للاثار السلبية التي خلقها خروج الاستعمار الفرنسي فقد اوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر ، هيكلة متناسقة سياسيا اقتصاديا اجتماعيا قانونيا و ثقافيا ، وانقسم بذلك الاقتصاد الوطني الى اقتصادين متباينين شكلا و مضمونا احدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي ، و الثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الاول وادى ذلك الى اصابة الاقتصاد بتشوهات و اختلالات عديدة انعكست في اختلال الهيكل

[1]- خالدي خديجة، (2005) ، اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 جامعة الشلف الجزائر ص 87.

الانتاجي وضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وكذا اختلال العلاقة بين الموارد المادية و الموارد البشرية[1] .

وهذه الاختيارات الاقتصادية قد افرزت اوضاع اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية نذكرها فيما يلي:

**1- خصائص الصناعة:** تتسم الصناعة في الجزائر بما يلي [2]:

- ضعف السوق المحلي .
- ضعف الصادرات الصناعية .
- ضعف الكفاءات الفنية المدربة .
- ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي .
- انخفاض القيمة المضافة للصناعات.
- انخفاض نسبة التوظيف في الصناعة .
- تنويع الممارسات الاحتكارية في الصناعة .
- ضعف التمويل المحلي للصناعة .
- هيكل الصناعة يعتمد على الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

**2- خصائص الزراعة :**

- انخفاض الاجور في القطاع الزراعي .
- انخفاض الانتاجية في القطاع الزراعي .
- انخفاض القيمة المضافة للزراعة في الجزائر .

[1]- زوزي محمد (2010) ، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعات الجزائرية ، مجلة الباحث العدد 08 ، الجزائر ، ص 171.
[2]- خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، حالة الجزائر ، معهد الادارة العامة ، 2009 ، ص 76.

- انخفاض مستوى دعم القطاع الزراعي .
- عدم استقرار اسعار المنتجات الزراعية .
- ندرة مصادر التمويل للزراعة .
- ضعف استغلال الثروات السمكية في الجزائر .

**3- خصائص التجارة [1]:**

- معظم السلع المصدرة في الجزائر مواد اولية خام و سلع زراعية .
- عجز الميزان التجاري من سمات القطاع التجاري نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات .
- هيكل المستوردات في الجزائر يعتمد على استيراد السلع الراسمالية لاغراض التنمية .
- فرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها لاغراض الحماية المحلية .
- تفتقر الجزائر الى مصادر التمويل و الاحتياطات الكافية لترويج صادراتها وسداد مستورداتها .
- عجز تمويل التجارة الخارجية يزيد من مديونيتها .

**4. خصائص قطاع الخدمات :**

يتصف قطاع الخدمات في الجزائر بما يلي :

- معظم الخدمات في الجزائر تستغل محليا , و القليل منها يصدر للخارج كالخدمات الاستثمارية المالية .
- غياب التنظيم القانوني لقطاع الخدمات .
- يعاني قطاع الخدمات مشكلة عدم وجود سياسات و قواعد تحكم التسعيرة لكل خدمة مما يخلق الفوضى في سوق الخدمات .

[1]- خليل عليان عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 84-87.

- تدني نوعية الخدمات لعدم وجود معايير صارمة للجودة وعدم توافر ضمانات كافية على حسن جودة الاداء للخدمة المقدمة .

فالاقتصاد الجزائري ورغم احتواءه على إمكانيات هامة يستطيع من خلالها النهوض بالنمو المحلي و خلق الثروة الصناعية و الزراعية و العمل على تحقيق فائض في الانتاج للخروج باالمنتوج المحلي الى الخارج و تصديره الى الدول المجاورة الا ان هناك عوائق كثيرة تحول دون تحقيق تلك القفزة النوعية في مجال التصدير وهذا راجع الى عدة اسباب منها عدم توفر الكفاءات الكافية و كذلك عدم وجود قوانين صارمة للحد من الفساد و الرشوة في كل القطاعات[1] .

## المطلب الثاني : مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

ان النفط لعب دورا رئيسيا في تحديد مسار و طبيعة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال و حتا وقتنا الحاضر ، حيث ترجع بداية اكتشاف النفط في الجزائر الى الخمسينات من القرن الماضي وتم العثور على اول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة في جنوب شرق الجزائر وبعده تم اكتشاف حقل حاسي مسعود والذي يعتبر اكبر حقول البترول في الجزائر ، حيث بلغ احتياطي الجزائر من النفط 12 مليار برميل سنة 2000 ، ومن الغاز مستوى 4500 مليار متر مكعب ، حيث بلغ انتاج الغاز المسال 31 مليار متر مكعب سنة 2010 ، وبلغ انتاجها من النفط 1.2 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2008 ، بينما تبلغ قدرة الجزائر الانتاجية الحقيقية 1.45 مليون برميل وتعتبر الجزائر اول مصدر ممون بالبترول للسوق الامريكية والرابع عالميا منذ سنة 2010 اما في مجال الغاز الطبيعي فقد عملت الجزائر على الرفع من قدراتها التصديرية لاوروبا و الولايات المتحدة الامريكية من خلال اقامة انبوبي " ميدغاز " و " غالسي " ، الاول باتجاه اسبانيا بطاقة تصديرية تصل الى 8 مليار متر مكعب سنويا و الثاني اتجاه

[1]- كربالي بغداد ( جانفي 2005) ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثامن ، جامعة بسكرة ، ص 03.

ايطاليا مرورا بجزيرة سردينيا بطاقة تصديرية تبلغ 8 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي ، ويزود الانبوب الاول فرنسا ايضا , فيما يزود الثاني عددا من دول اوروبا الوسطى و الشرقية ، وتغطي الجزائر 12 % من الاحتياجات الغازية لسوق الطاقة الاوروبية ، ونسبة تغطية السوق الاسبانية و الايطالية تصل الى 30 % الامر الذي جعل البلدين افضل زبونين للجزائر على المستوى العالمي في مجال استيراد الطاقة وهذه العوامل من شانها ان تدعم سياسة سوناطراك التي تنوي رفع سقف صادراتها الغازية الى 58 مليار متر مكعب ثم 100 مليار متر مكعب [1].

فالمحروقات تعتبر الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني و المورد الاساسي للعملة الصعبة ومصدر الدخل الرئيسي وشبه الوحيد، مما يجعل لاي تغير في اسعارها الاثر الكبير على الميزان التجاري، ومن ثم على مستوى الاداء الكلي للاقتصاد الوطني وعلى معدلات النمو المحققة وبالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الانتاج وبالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني وبعثه نحو افاق جديدة لتحقيق النمو المستدام .

ومن خلال البحوث التجريبية والتغيرات في اسواق السلع العالمية فقد تم تحدي النظرة التقليدية للموارد الطبيعية على انها عقبة او نقمة ، تقيد النمو طويل الاجل للبلدان النامية ، بحيث تشير الادلة الى انه ليس اعتماد الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يزيد من الخطر بل تركيز الصادرات وذلك ان تنويع الصادرات يحد من المخاطر و الضعف الناشئ عن الاعتماد على الدخل الكثير من النطاق الضيق للمنتجات فالتركيز العالي للصادرات هو الذي يزيد من تعرض البلدان لتقلب الاسعار العالمية و

[1]) , صفحة معاينة بتاريخ : 2013/06/23.www.profbouhamed.dz - بوحامد علي ، مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي – حالة الجزائر – ( نص منشور على الموقع :

الصدمات الخارجية الاخرى ، وقد اظهرت الابحاث الحديثة ان التنويع و اكتشاف منتجات و اسواق جديدة يولد عوامل خارجية ايجابية و يؤدي الى انتاجية عالية و يحقق النمو الاقتصادي المستدام [1].

## المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات مختلفة من اهمها:

**التحدي الاول:**

مادة النفط مادة ناضبة وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

**التحدي الثاني:**

لايزال سعر الغاز الطبيعي حد الان اقل ثمنا من مصادر الطاقة الاخرى المثالية و البديلة من حيث القيم الحرارية ، و تلعب الغازات الطبيعية و المصاحبة دورا كبيرا كمادة اولية في عدة قطاعات انتاجية مثل قطاع الاسمدة و قطاع الصناعات النسيجية و شركات الحديد و الصلب و الصناعات البتروكيماوية ، بالاضافة الى اهمية الغازات الطبيعية و المصاحبة كالوقود لاحلال المنتجات البترولية المازوت مثلا ، البوتان ، محطات توليد الكهرباء الحرارية و الغازية ، بالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لانها سوق واعدة وتحتل شركة سوناطراك البترولية المرتبة الرابعة حوالي 65 بليون قدم مكعب في انتاج الغاز عالميا و تطمح الى توسيع شركتها التابعة لها لاستخراج الغاز في اسبانيا و التمكن من ولوج السوق الصينية .

[1]- مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (2012) ، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الاعضاء بمنطقة التعاون الاسلامي لسنة 2012، انقرة تركيا ص ص 56-57.

**التحدي الثالث :**

ضريبة الكربون : هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الاوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي ( بترول / غاز ) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود .

كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة اثار تلوث البيئة بالغاز ثاني اكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذه الوقود ، مما يؤدي الى ارتفاع ثمن هذا الغاز و بالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة بالتالي ايجاد بدائل لها و هو نفس الامر للبترول .

**التحدي الرابع :**

لقد اصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لانها تسير بخطى متسارعة لامثيل لها من قبل ، و اضحت في الوقت ذاته احدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من اجل الحصول على اكبر حصيلة في السوق ، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فان اكبر عملية دمج تمت باندماج شركة اكسون مع شركة موبيل لتصبح اكبر شركة نفطية في العالم براسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة ، ان عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الاجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت الى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها لان هذه الشركات لاتستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة .

## المطلب الرابع : صادرات الجزائر من البترول و الغاز الطبيعي .

### الفرع الاول : صادرات البترول .

**جدول (2-1) يوضح صادرات الجزائر من النفط من سنة 2000-2009.**

الوحدة : الف برميل في اليوم .

| السنة | صادرات الجزائر | اجمالي الاوبيك | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 2000 | 461 | 20527 | %2.25 |
| 2001 | 442 | 19539 | %2.26 |
| 2002 | 825 | 17753 | %4.65 |
| 2003 | 924 | 19138 | %4.83 |
| 2004 | 893 | 21589 | %4.14 |
| 2005 | 970 | 22774 | %4.25 |
| 2006 | 947 | 23750 | %4 |
| 2007 | 1253 | 24205 | %5.18 |
| 2008 | 841 | 24032 | %3.5 |
| 2009 | 747 | 22313 | %5.3 |

المصدر : التقرير السنوي للاوبيك سنة 2007 ص 31 سنة 2012 ص 55

**الشكل (2-1) اعمدة بيانية لصادرات الجزائر من البترول 2000-2009.**

الوحدة : الف برميل في اليوم .

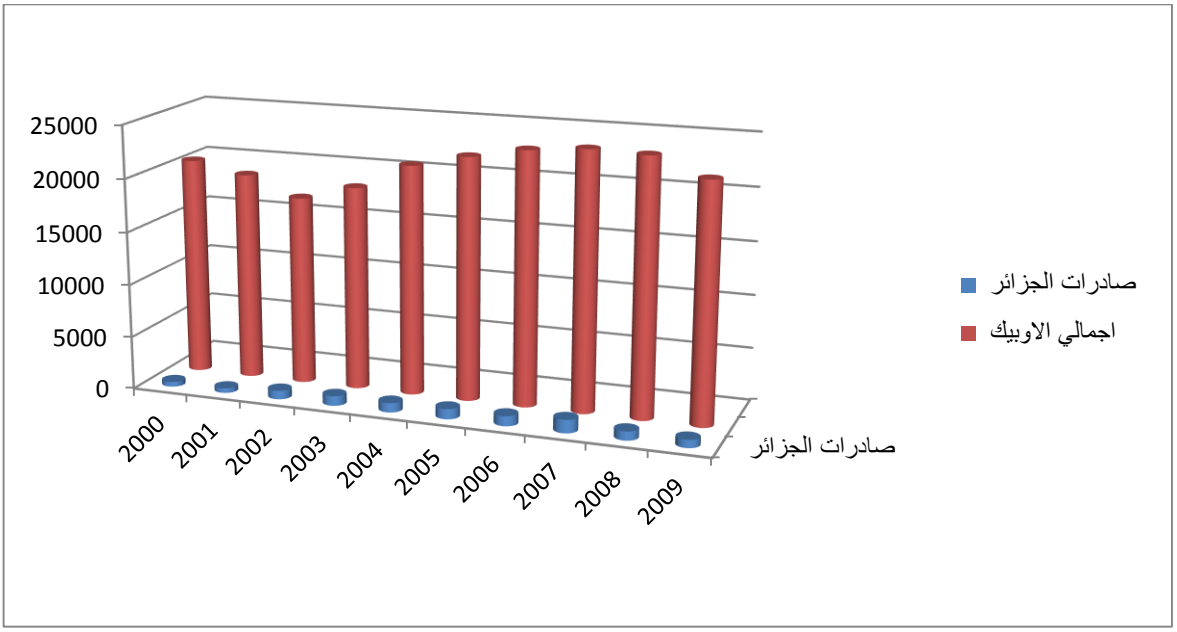


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على EXEL

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل الذي يوضح صادرات الجزائر من البترول مقارنة مع الاوبيك انخفاض صادرات الجزائر سنة 2001 وهذا لعدة اسباب من بينها احداث 11 سبتمبر ثم نلاحظ ارتفاع كبير وصل بالتقريب الى الضعف سنة 2003 وهذا بسبب الحرب على العراق وغياب حصة العراق من السوق النفطية العالمية ، ثم انخفاض في سنة 2004 وبعدها ارتفاع نوعي سنة 2005 نتيجة زيادة الاكتشافات البترولية أي حقول نفط كبيرة وهذا يعني زيادة الانتاج لهذه المادة وهذا ما اسفر عنه زيادة في الصادرات النفطية الجزائرية ، و بعدها نلاحظ انخفاض طفيف سنة 2006 بسبب انسحاب بعض الشركات بسبب مشاكل في الاستثمار مما ادى الى نقص في كمية الانتاج ثم بعد ذلك سنة 2007 هناك ارتفاع تدريجي نتيجة انتعاش الاقتصاد العالمي , كما سجل تناقص في قيمة الصادرات الجزائرية من النفط من سنة 2007 الى

سنة 2009 بسبب الازمة المالية العالمية مما اثر ذلك على اقتصاد الدول المستوردة للنفط وهذا يؤثر بالسلب على صادرات الجزائر .[1]

**الفرع الثاني : صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي .**

**الجدول(2-2) يوضح صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 2000-2009**

الوحدة: مليون متر مكعب .

| السنوات | الجزائر | اجمالي الاوبيك |
|---|---|---|
| 2000 | 61.7 | 125.5 |
| 2001 | 56.9 | 123.7 |
| 2002 | 57.8 | 131 |
| 2003 | 59.8 | 142.7 |
| 2004 | 59.6 | 147.7 |
| 2005 | 64.2 | 157.3 |
| 2006 | 61 | 166 |
| 2007 | 58.3 | 157.2 |
| 2008 | 58.8 | 166.4 |
| 2009 | 52.6 | 163 |

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الاوبيك سنة 2007 ص 39.

[1]- مخلفي امينة ، رسالة الدكتوراه ، ص 340.

**الشكل (2-2) : اعمدة بيانية توضح صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 2000-2009.**

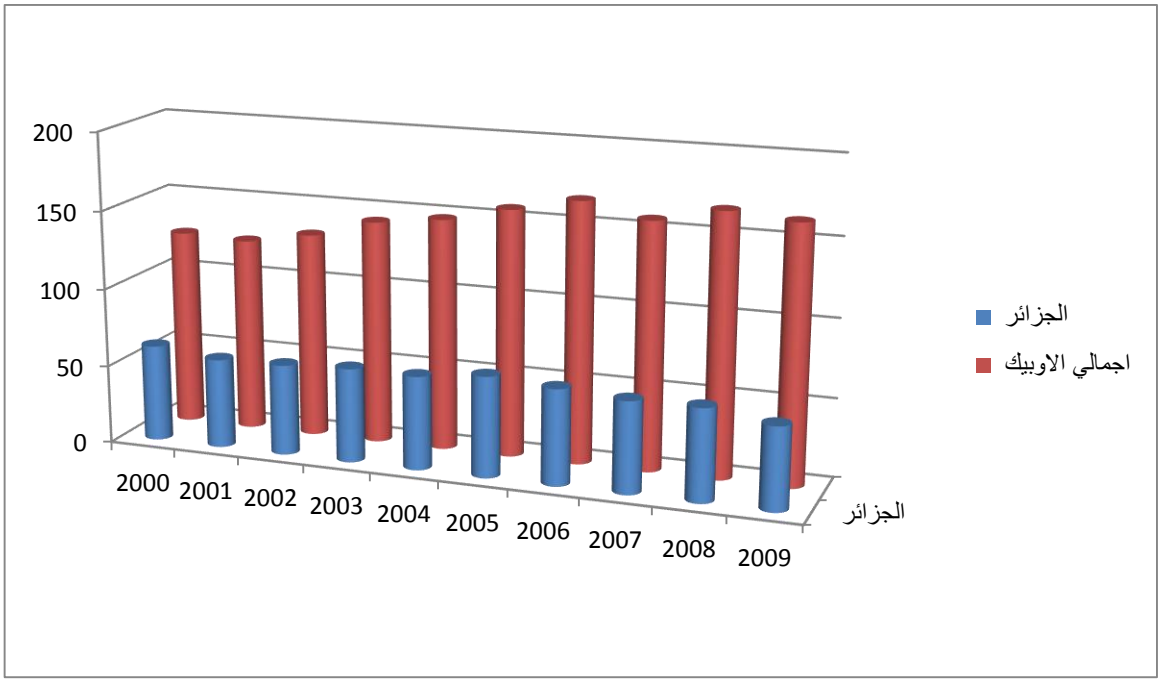


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

الوحدة: مليون متر مكعب

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الشكل الذي يوضح صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي مقارنة بالاوبيك انخفاض صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي من قيمة 62 مليون متر مكعب سنة 2000الى 59 مليون متر كعب سنة 2003 وهذا راجع الى احداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية ثم نلاحظ ارتفاع القيمة الى 64 مليون متر مكعب سنة 2005 نتيجة حدوث بعض الكوارث الطبيعية في اوروبا كموجة البرد التي اجتاحت معظم اراضيها مما ادى الى ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي اليها وكذلك الاعلصير التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية وتعطل بعض خطوط الانتاج فيها مما تعذر عليهم الحصول على الغاز ، ثم عاد سعر الغاز الطبيعي للانخفاض التدريجي نتيجة بوادر الازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي في سنوات 2007-2008-2009 و التي اثرت على العالم ككل .

## المبحث الثالث: مزايا السلع الغير نفطية في الجزائر والعقبات التي تواجه صادراتها

تعد الجزائر من البلدان التي تزخر بعدة منتجات ذات جودة عالية خاصة الخضر والفواكه لذلك وجب استغلال هذه الثروات الطبيعية استغلالا أمثل والعمل على الرفع من المردرود الزراعي والاتجاه به نحو الاسواق الاجنبية بتصديره، ورغم الامكانيات الهائلة التي تتميز بها الجزائر الا انها ماتزال تعاني من بعض الصعويات التي تواجه صادراتها.

### المطلب الاول: سوق التمور في الجزائر

تعد التمور من اكثر انواع الفاكهة انتشارا في العالم العربي عموما، وفي الجزائر خصوصا نظرا للميزة النسبية التي يتميز بها عن باقي الاصناف الاخرى، فمن المتوقع زيادة الطلب العالمي على التمور مستقبلا، وفي ظل الجهود المبذولة للتعريف بفوائده الغذائية و الصحية للانسان، ما ادى الى الاستخدامات المستحدثة للتمور في الدول الاوروبية والدول العالمية في مجال الصناعات الغذائية و الطبية.

ولان التمور الجزائرية رقم اساسي في معادلة التصدير خارج المحروقات، خاصة بعد اكتسابها سمعة عالمية بفضل جودتها، الى جانب استفادة مصدريها الى دعم متنامي ساهم في ارتفاعهم في السنوات الاخيرة.

**اولا: واقع انتاج التمور في الجزائر:** يتباين الانتاج الكلي من محصول التمر في الولايات المنتجة له ، ذلك ان زراعته تتاثر بعدة عوامل من اهمها الظروف المناخية الملائمة لنمو نخيل التمر ، ومدى ملائمة التربة من ناحية والعامل الانساني من حيث مستوى المعيشة والنمط الاستهلاكي من ناحية اخرى ولقد كشفت ارقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ان المساحة الاجمالية للنخيل بالجزائر بلغت 180 الف

هكتار نهاية 2013 بثروة اجمالية قاربت 21.2 مليون نخلة منها 14 مليون موزعة على حوالي 120 الف مزرعة منتجة ، وتمثل دقلة نور 40 % من بساتين النخيل وبلغ عدد المنتجين 126 الف منتجا[1] ، وتعتبر مناطق وسط الصحراء الجزائرية والجنوب الشرقي على الحدود مع تونس مناطق الانتاج الرئيسية للتمور بالجزائر ، بالاضافة الى ولايات بشار وجنوب النعامة وادرار , في اقصى الجنوب الغربي على الحدود مع المغرب وموريتانيا و مالي ، ويبلغ عدد الولايات التي تتوفر على زراعة النخيل ب 16 ولاية في الجنوب الجزائري[2] ، وتعتبر ولايات بسكرة وورقلة والوادي و غرداية مناطق انتاج رئيسية للتمور ، ويتم انتاج الكميات الرئيسية من دقلة نور التي تعتبر من اجود الانواع بكل من بسكرة والوادي و غرداية ، وتعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة فمناخها الملائم و غناها بالمياه الجوفية و التربة الصالحة للزراعة اعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع المنتوج الفلاحي حيث تقدر المساحة الفلاحية الاجمالية ب 1650000 هكتار أي مايقارب 77 % من اجمالي المساحة الكلية للولاية كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة ب 185500هكتار أي بنسبة 8.66 % من المساحة الفلاحية .

اما الثروة الفلاحية الاساسية بولاية بسكرة فهي النخيل والمقدرة بحوالي 4286000 نخلة منها 3000000 نخلة منتجة تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي ( دوائر طولقة ، فوغالة ، اورلال ) ويقدر الانتاج الاجمالي للتمور بولاية بسكرة 3700000 قنطار تمثل حصة دقلة نور من الانتاج الاجمالي للتمور 2160000 قنطار أي بنسبة 63.5 % وهذه الارقام تتفاوت من منطقة لاخرى .

[1]- بوكروح عبد الوهاب ، مقال بعنوان " ثروة النخيل في الجزائر بلغت 21.2 مليون نخلة " تاريخ الزيارة 2016/05/25.
[2]- عمر عزاوي ، استراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 1 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2002، ص 44.

**ثانيا : مساهمة انتاج التمور في الصادرات الوطنية .**

**1-نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية:**

يعتبر منتوج التمور من بين اهم المنتجات الزراعية التي تمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية من حيث الانتاج سواء من خلال الجودة والنوعية ، وهذا ما نلاحظه من الجدول ادناه .

**الجدول (2-3) : نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية**

| السنوات | الصادرات الزراعية مليون دولار | الصادرات من التمور مليون دولار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 2000 | 111.2 | 14.7 | %13 |
| 2001 | 151.8 | 10.4 | % 6.6 |
| 2002 | 126.8 | 16.3 | % 12.6 |
| 2003 | 134.7 | 16.4 | % 11.9 |
| 2004 | 150.3 | 14.5 | % 9.6 |
| 2005 | 167.4 | 19.1 | % 11.4 |
| 2006 | 162.9 | 20 | % 12.3 |
| 2007 | 180.8 | 23 | % 12.7 |
| 2008 | 302.4 | 19.6 | % 6.5 |

المصدر : احصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات واحصائيات الجمارك CNIS.

**ثانيا : تطور الصادرات الجزائرية من التمور ودورها في تنمية الصادرات :**

تسعى الجزائر جاهدة الى تنويع صادراتها خارج المحروقات وذلك من خلال تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة الصادرات الوطنية، ويشير الجدول رقم (2) الى نسبة صادرات التمور الى الصادرات غير النفطية من سنة 2000الى سنة 2011.

**الجدول(2-4) نسبة صادرات التمور الى الصادرات غير النفطية 2000-2011.**

| السنوات | الصادرات من التمور مليون دولار | الصادرات خارج المحروقات | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 2000 | 14.7 | 612 | % 2.4 |
| 2001 | 10.4 | 648 | % 1.6 |
| 2002 | 16.3 | 734 | % 2.22 |
| 2003 | 16.4 | 673 | % 2.44 |
| 2004 | 14.5 | 781 | % 1.86 |
| 2005 | 19.1 | 907 | % 2.1 |
| 2006 | 20 | 1184 | % 1.69 |
| 2007 | 23.08 | 1332 | % 1.8 |
| 2008 | 19.6 | 1937 | % 1.01 |
| 2009 | 14.3 | 1066 | % 1.24 |
| 2010 | 22.6 | 1268 | % 1.78 |
| 2011 | 25.3 | 2040 | % 1.25 |

المصدر : احصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات واحصائيات الجمارك CNIS.

التعليق:

نلاحظ ان نسبة الصادرات التمور مقارنة بالصادرات غير النفطية قد سجلت انخفاضا متذبذبا منذ سنة 2006 حيث سجلت اعلى نسبة سنة 2003 لتبدا هذه النسبة في التراجع الى 2.1 سنة 2005 ثم الى

1.73 سنة 2007 ويرجع ذلك اساسا الى تذبذب في الكميات المصدرة من التموروغياب استراتيجية تسويقية فعالة وواضحة وايضا وجود بعض العقبات و العوائق التي تصعب من تطوير قطاع التمور في الجزائر في حين اننا نلاحظ ارتفاع في الصادرات الاخرى غير النفطية حيث بلغت اجمالي الصادرات الغير نفطية سنة 2010 ماقيمته 1.268 مليار دولار لتصل سنة 2011 الى 2.040 مليار دولار .

## المطلب الثاني: القطاع الزراعي في الجزائر اهميته وسماته

### اولا : اهمية القطاع الزراعي في الجزائر :

للقطاع الزراعي اهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني , ولهذا كان دوما من اهم اولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا ، رسم خطط وسياسات عملية من اجل تحقيق التوازن والامن لغذائي في الوطن وتتمثل اهمية القطاع فيما يلي :

- يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لراس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث ان زيادة التكوين الراسمالي يحفز الاستثمار في الانشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني [1].
- تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة كثيفة ، لهذا يعتبر من القطاعات ذات الاهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة ، ويشتغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل الا ان الجزائر لاتزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع [2]، وهذا راجع الى سببين الاول هو عزوف فئة الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي و الخدمي ، و السبب الثاني هو

[1]- صقر احمد صقر , التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 2004 ص 571.
[2]- حفيظ صواليلى ، ازمة عامة في الجزائر مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائرية , تاريخ الاطلاع 03-01-2014.

الطابع الموسمي أي الزراعة تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الامطار ومن هنا نجد ان اغلب العمال في هذا القطاع هم هم مؤقتين يتاثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع[1] .

- للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي ناخذ على سبيل المثال توفير مادة القطن لصناعة الملابس ، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة [2].
- يساهم القطاع الزراعي في انعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وهذا مايؤدي الى جلب العملة الصعبة ، والتي تدخل الدولة في تحقيق القطاع الزراعي فائضا وتؤدي هذه العملة دور تمويلي في تنمية الاقتصاد الوطني ، وفي المقابل فان هذا سيؤدي الى تقليل الواردات الغذائية خصوصا اذا كان هذا القطاع يحقق الاكتفاء الذاتي .
- كما يساهم القطاع الزراعي في دعم قطاع النقل و المواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الزراعية بوسائل نقل متنوعة من اماكن انتاجها الى اماكن توزيعها وبيعها مما يؤدي الى ازدهار قطاع النقل و تطوره .

**ثانيا : مساهمة القطاع الزراعي في التنمية**

**جدول رقم (2-5) تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2005-2012.**

الوحدة : ( الف طن )

| السلع الغذائية | 2009-2005 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| القمح | 2330.5 | 2950.7 | 2550.9 | 3430.2 |

[1]- مديحة بخوش ، " دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر " ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة 16/15 نوفمبر 2011 ص 4 .

[2]-علي جذوع الشرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، الاردن ، دار زهران للنشر الاردن 2010 ص 29.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الشعير** | **1200.2** | **1500.9** | **1140.2** | **1550.5** |
| **البقوليات** | **51.3** | **70.3** | **79** | **85** |
| **الزيتون** | **219** | **175.5** | **418** | **284.1** |
| **الخضر** | **5400.5** | **8640.5** | **9570** | **10400.3** |
| **الفواكه** | **2088.1** | **2700.3** | **2985.2** | **3067.5** |

**المصدر** : د. مزريق عاشور الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الامن الغذائي و التنمية المستدامة في الجزائر ، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 29 اكتوبر 2014 ص 430.

ان متطلبات النمو في انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل اقل بكثير من المعدل المطلوب ، و المطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية ، وهذا ما سبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بهذه المحاصيل ، كما ان حجم الانتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب و عدم الاستقرار وهذا ما يستوجب الحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من اجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ، بالاضافة الى عدم القدرة على توفير المادة الاولية للصناعات المحلية وهذا ما ادى الى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز .[1]

**ثالثا : مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر**

**اولا : مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية**

- التقليص العمدي من طرف الانسان وهي تشمل مجموعة اعمال التجريف والتبوير و البناء على الاراضي الفلاحية حيث ادت هذه العملية الى فقدان مساحات كبيرة من اجل الاراضي الزراعية

[1]- مزريق عاشور ، الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الامن الغذائي والتنمية الزراعية ، مرجع سابق ص 431.

- فقدان الاراضي بسبب متطلبات الزراعة وذلك بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما ادى الى فقدان الكثير من مساحات الاراضي الزراعية .
- التصحر .

**ثانيا : مشاكل تتعلق بالموارد البشرية**

- نقص العمالة الزراعية المدربة :

على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالاعداد المتزايدة بالسكان الا ان هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب ، فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة [1]

- ضعف البرامج التدريبية :

لا تخفى على المختصين بهذا الشان ان البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها لا توفر في اغلب الاحيان التكوين اللازم للاطارات المتكونة

- انتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي

ويعد هذا المشكل القاسم المشترك الاكبر بين الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية

**ثالثا : مشاكل اخرى :**

- مشاكل التسويق : وهي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب .

[1]- فوزي غربي " الزراعة بين الاكتفاء و التبعية " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2007-2008، ص 253.

- مشاكل تتعلق بالصادرات :

تتصف الصادرات الجزائرية بصفة العشوائية بالاضافة الى تذبذب الانتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الامطار، مما يؤدي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة.

**رابعا: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر**

- تكوين الفلاحين والاطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال .
- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الاخيرة لها اثار كبيرة على الانتاجية الفلاحية.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض
- ضرورة خلق وتوسيع الاسواق الريفية لنمكين الفلاحين من تسويق فائض انتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين.[1]

## المطلب الثالث: القطاع الصناعي في الجزائر

ان واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل الى ضعف هذه الصناعة وتاخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار و المنافسة، اذا ما بقيت على وضعها الحالي الامر الذي يفرض ضرورة ملحة لاعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحالية من اجل التمكن من الاستمرار ومواجهة التحديات المقبلة في هذا المجال [2].

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص نذطرها فيما يلي:

[1]- باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر 2003، ص 109 .
[2]- عبود زرقين ، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، العدد 45 شتاء 2009 ص 161.

✓ ضعف الانتاج الصناعي:

ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الانتاج المحلي الاجمالي، لم تستطع هذه الصناعة ان تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية لانها بقيت تنتج بناءا على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية او الدخول الى الاسواق السهلة ، وبالتالي لم يكن لديها الحافز لزيادة انتاجها وتطويره كما ونوعا .

✓ الحماية وضعف القدرة على المنافسة

لقد نشات الصناعة الجزائرية ضمن اسوار من الحماية المطلقة او شبه المطلقة ، وانحصر عملها بشكل اساسي في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتاقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الانتاج واذواق المستهلكين ، بالاضافة الى الاطمئنان الى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق ، مما دفعها لاحقا الى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته [1]، ولهذا فقدت القدرة على التعامل مع الاسواق الخارجية ووصول هذا القطاع الى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة ابرزها :

- تدني مواصفات السلعة المنتجة
- الارتفاع في كلفة الانتاج
- آلية عمل اقتصادي واداري سمتها الاساسية البيروقراطية
- تدني مستوى الخبرة و الكفاءة في التعامل مع السوق بقوانينه و متغيراته

✓ الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

[1]- عبود زرقين ، مرجع سابق ، ص 163.

لايقتصر اثر التكنولوجيا في احداث تغيرات بنيوية و اجتماعية فحسب، بل وتغيرات اخرى تمس الافراد وعلاقاتهم الانسانية واسلوب عملهم، اما في عالم الصناعة فقد احدثت تغيرات جذرية عديدة تتعلق ب

- الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة لعملية الانتاج
- طرق العمل واساليب الانتاج
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل .

**مقومات الصناعة في الجزائر :**

1- صناعة الحديد والصلب

رغم اهمية قطاع صناعة الحديد و الصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودوره الاساسي في أي اقتصاد الى انه في الجزائر مازال هذا القطاع لم يلعب بعد الدور كقطاع قائد للتنمية الاقتصادية الا ان هناك ارادة و استراتيجية لاعادة الاعتبار لهذا القطاع ويمكن لنا ان نذكر اهم المشاريع المستقبلية الخاصة من اجل تنمية قطاع الحديد و الصلب في الجزائر :

- مشروع انجاز مركب الحديد و الصلب ببلارة ولاية جيجل :

انطلاق مشروع انجاز مركب الحديد و الصلب ببلارة ولاية جيجل يعتبر حدث على مستوى الاقتصاد الجزائري وياتي كمحور اساسي في الصناعة الجزائرية حيث تملك فيه خبرة و مخزون من العمالة وياتي في اطار شراكة جزائرية – قطرية ، حيث من المنتظر ان يوفر المركب مناصب شغل ومواد موجهة للسوق المحلية بمعيار و بجودة لحماية السوق الجزائرية من فتح المجال التكنولوجي ، ويعتبر ثروة و قطب صناعي كبير في المنطقة الخاص بالحديد وكل ما يدور به من سوق للمناولة أي ان تنشا عن المصنع مؤسسات صغيرة و متوسطة لها علاقة بصناعة الحديد و الصلب وهي محاور مهمة لكل منطقة افريقيا و للسوق الاوروبية ، كما سيقلص فاتورة استيراد الحديد و مشتقاته ويزيد في

فاتورة التصدير كما سيعطي صورة اساسية للجزائر انها بلد مفتوح للاستثمارات على المستوى الدولي في مجال الحديد و الصلب ، وسينتج المركب 2.5 مليون طن من الفولاذ الطويل في مرحلة اولى وهو انتاج مرشح للارتفاع الى 5 ملايين طن في المرحلة الثانية من انتاج الفولاذ المصفح وانواع الفولاذ الخاصة وسيساهم هذا الانتاج اساسا في تطوير صناعة السكك الحديدية و 3000 منصب شغل مباشر ومستقبلا 15 الف منصب شغل آفاق 2020[1].

II استثمار 15 مليون دولار لاستغلال احد اكبر مناجم الحديد في العالم :

وهذا من خلال استغلال منجم ( غار جبيلات ) احد اكبر مناجم الحديد في العالم , و استغلال هذا المنجم سيؤدي الى تطوير المنطقة وخلق فرص العمل الجديدة وخفض واردات الحديد ، وتبلغ احتياجات الجزائر الاجمالية من الحديد و الصلب 10 ملايين طن سنويا وهي تنتج 5 ملايين طن سنويا فقط وتستورد الباقي بقيمة 10 مليون دولار سنويا ، ويقع غار جبيلات على بعد 130 كم جنوب شرق مدينة تندوف و اكتشف عام 1952 ، و تقدر احتياطات المنجم ب 3.5 مليون طن منها 1.7 مليون طن يمكن استغلالها ، وسيسمح المشروع بانشاء 15 الف فرصة عمل جديدة .

III اعادة الاعتبار لمركب الحجار :

حيث تسعى الحكومة الى اعادة مجمع الحجار الى طاقته الاجمالية السابقة عند 2 مليون طن سنويا في السنوات المقبلة بعد تنفيذ برنامج الاستثمار و الصيانة ، وهذا بتحويل اغلبية راس المال الاجتماعي لارسيلور ميتال أي 51 % منه للطرف الجزائري ، وستعود هذه النسبة الى كل من المؤسسة الوطنية للحديد و الفوسفات بنسبة 30 % والمجمع العمومي الجزائري ( سيدار ) بنسبة 21 % ، وسيؤدي التوقيع على عقد المساهمين الجدد لارسيلور ميتال الى ارتفاع حجم راس المال الاجتماعي مرفوقا بمخطط

[1]- الخبير صالح بلوصيف للاذاعة : مركب بلارة للحديد والصلب سينشئ مئات من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المرافقة .

استثماري طموح يوجه لاعادة تاهيل وعصرنة وتطوير المناجم الواقعة بولاية تبسة ، وكان مجمع ارسيلور ميتال قد توصل في شهر سبتمبر 2013 الى اتفاق استراتيجي مع مجمع سيدار يتضمن مخططا استثماريا بقيمة 763 مليون دولار موجه لتطوير مركب الحديد و الصلب بالحجار ومنجمي الونزة و بوخضرة ، ويهدف الى مضاعفة طاقة انتاج المصنع من مليون طن الى 2.2 مليون طن سنويا في آفاق 2017[1] .

2- صناعة الاجهزة الالكترونية و الكهرومنزلية

تعد صناعة الاجهزة الالكترونية و الكهرومنزلية من بين الفروع التي حققت فيها الجزائر نقلة من حيث الكمية و النوعية اذ اصبحت المنتجات المحلية لاتقل جودة عن مثيلاتها المصنوعة خارج الحدود بشهادة مهنيين و مستهلكين واجمعوا ان هناك تحسن كبير في صناعة الاجهزة الكهرومنزلية و الالكترونية لاسيما اجهزة التلفزة و اللوحات الذكية وكذا اجهزة الكمبيوتر ، ويتم انتاج هذه الاجهزة سواءا بالاعتماد على التصنيع الكلي او تركيبها في المصانع الجزائرية ، والمؤسسات الجزائرية تحترم معايير السلامة و النوعية لانها مجبرة على الخضوع للمقاييس الموضوعة من طرف الدولة وبالتالي لاتستطيع تسويق منتجات رديئة او مضرة بصحة المستهلك .

## المطلب الرابع : العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية

### اولا : العقبات المتعلقة بالطلب الخارجي

1- القيود الحمائية : ينصرف مفهوم الحماية في كافة الصور تدخل الدولة في جهاز الاسعار نتيجة تطبيقها القيود الحمائية بنوعيها التعريفية وغير التعريفية لتقييد تدفق صادرات الدول الاخرى من السلع التي تتنافس مع الانتاج المحلي

[1]- حنان / ح ، اعادة تاميم المناجم وغلق ملف مركب الحجار نهائيا ، جريدة المساء ، الجزائر ، يوم 30 نوفمبر 2014.

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الاسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية وما لها من تاثير على تنافسية الصادرات الصناعية و الزراعية ، خاصة الاجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية والتي اصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة الاستخدام المفرط لمثل هذه القيود من طرف الشركاء التجاريين في الجزائر ، حيث تضع هذه الدول معايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل اراضيها تتعلق بمعايير حماية البيئة و الانسان ، الا ان هذه الدول اصبحت تستخدم هذه القيود كاداة للحماية التجارية لمنتجاتها واسواقها المحلية مما شكل نوعا من العوائق في وجه الصادرات الغير نفطية في الجزائر .[1]

2- تحديات المنافسة الخارجية : ان تحرير التجارة وخفض و الغاء القيود الجمركية يرتبط بارتفاع درجة المنافسة الخارجية حيث اصبح المجال اوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلي او الخارجي ، لذا ان التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية و التي تعاني منها الصادرات غير النفطية في الجزائر خاصة الصناعية و الزراعية عند محاولتها الدخول للاسواق الخارجية تضعها في موقف غير متكافئ بين المنتجات الجزائرية و المنتجات المماثلة لها في الاسواق الدولية من جانب السعر والجودة .[2]

**ثانيا : العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية**

1- ضيق حجم السوق المحلي : تبقى السوق الجزائرية سوق محدودة لاتحقق طموح المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات

[1]- وليد حفاف ، اصلاحات ازالة القيود و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009/2008 . ص 155.

[2]- سكينة بن حمود ، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ( 1986- 1995 ) ، اطروحة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1999 ، ص 82.

الدخل ، مما يؤدي الى ضعف ايرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع باسعار رخيصة نسبيا ، وفي احيان اخرى تكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين اذ انها اصلا لاتتمتع بمستويات الجودة المطلوبة ، وحتى لو حققت هذه المؤسسات فائضا للتصدير فان هذه السلع كثيرا مالا تلقى قبولا في الاسواق الخارجية .[1]

2- التبعية التكنولوجية 1: ان المصدر الاساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء الآلات والمعدات او مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القواعد التكنولوجية الوطنية ، ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادة ما يكون متخلفا جيلا او جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية ، اضف الى ذلك استيراد معدات المصانع الستعملة من طرف القطاع الخاص مايؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية لانتاجها. [2]

3- انخفاض مستويات الجودة : تعاني معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشاملة " ISO900 " ، والذي اصبح شرطا من شروط التصدير الى الدول المتقدمة وعلى راسها دول الاتحاد الاوروبي التي تطبق هذا النظام على منتجاتها المصدرة ، واذا لم تطبق هذه الشروط فان الزبائن يتحولون الى سلع بديلة اخرى لعدم اقتناعهم بهذه السلعة التي لاتتوفر على شروط الجودة الشاملة . [3]

4- مشاكل التسويق الدولي : من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يخلق شعورا بعدم الثقة في امكانية اكتساب اسواق خارجية ، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الاسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل اسعارها

[1]- عبود زرقين ، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث عربية اقتصادية ، العدد 45 ، شتاء 2009 ، ص 162.
[2]- عبود زرقين ، مرجع سابق ص 165 .
[3]- سكينة بن حمود ، مرجع سابق ، ص 217.

ان عملية التسويق تتطلب دراسة السوق ورغبات المستهلكين ، ففي دراسة ميدانية اجريت عام 2009 شملت 40 مؤسسة وطنية تنشط في مجال المواد الغذائية وصيد الاسماك ومواد البناء والنسيج... الخ ، حول واقع واهمية التسويق في الجزائر وجد ان اغلب المؤسسات مازالت لاتدرك اهمية عنصر ودور الفعال للتسويق ، وقد وصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية : [1]

- اغلبية المؤسسات الجزائرية لاتنفق كثيرا على البحوث التسويقية .
- اعتماد اغلب المؤسسات على المعارض الدولية لتصريف منتوجها .
- تعتمد على الخبرة الفردية في تسويق منتجاتها أي عدم جلب خبرات اجنبية عالية الكفاءة مما ساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية نتيجة عدم الاهتمام بالتسويق الحديث

**ثالثا : عقبات اخرى [2]**

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم للاستيراد للتقليل من مخاطر التصدير .
- انعدام الخبرة لدى المصدريين الجزائريين والتي تحول دون تمركزهم طويلا في الاسواق الأجنبية .
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة ، الامر الذي قضى على الابتكار والابداع.
- غياب سياسة محددة للاهداف على جميع المستويات .
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- عدم وجود تنسيق كاف بين المصدريين المحليين .
- ضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير وانعدام الاستخدام الامثل للتكنولوجيا .

[1]- بن ناقلة قدور ، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة ( دراسة ميدانية ) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد السابع ، السداسي الثاني 2009 ، ص ص 225 226.

[2]- جلال مسعد ، الملتقى الوطني حول : ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يومي 11-12 مارس 2014، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، ص ص 16-17.

مما سبق يتبين لنا ان الجهاز الانتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية او التنافسية الدولية ، التي تؤهله لان يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الاسواق المحلية والاجنبية ، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات ، وبالمقابل الارتفاع المستمر لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية و الغذائية .

**خاتمة الفصل:**

مهما كانت الاسباب وراء ضعف اداء القطاع الصناعي و الزراعي وباقي القطاعات الاخرى ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الجزائر خلال السنوات السابقة ، فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي و الزراعي خاصة في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري ، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية.

تمهيد :

يعتبر القطاع النفطي في الجزائر قطاع هام و استراتيجي كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ، وتعتمد عليه الجزائر بصفة شبه كاملة في تحقيق الإيرادات و تمويل الخزينة العمومية ، لكن هذا ليس كافيا لتطوير الاقتصاد الوطني و الرقي به ولا يجب الاعتماد على هذا العنصر بشكل كلي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد باعتباره قطاع يتميز بتذبذب وايضا أسعاره غير مستقرة ، لذلك يجب على الجزائر ايجاد بدائل اخرى قادرة على النهوض بالتنمية المحلية بشكل افضل وإيجاد ديناميكية و استراتيجيات تستطيع تطوير هذه البدائل ومن بين هذه البدائل نجد قطاع الطاقة المتجددة كون الجزائر لديها كل المؤهلات لانجاح هذا النوع من البدائل ، وايضا لدينا قطاع السياحة و قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم و كذلك قطاع النقل .

## المبحث الاول: الطاقات المتجددة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد

تطرقنا في هذا المبحث الى التعريف بالطاقات المتجددة في الجزائر وما تتمتع به من مميزات وخصائص تستطيع من خلالها الجزائر إذا استثمرت في هذا المجال النهوض بالتنمية الاقتصادية، وكذلك اهم الانجازات المنجزة في هذا القطاع البديل الهام.

### المطلب الاول: مفهوم الطاقات المتجددة وانواعها

تعتبر الطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

وايضا الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة و غير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة او غير محدودة ولكنها متكررة باستمرار، وهي نظيفة لاينتج عنها تلوث بيئي نسبيا، و من اهم مصادرها الطاقة الشمسية و الطاقة المائية ... الخ [1].

ثانيا : موارد الطاقة المتجددة المتاحة في الجزائر

- الطاقة الشمسية : من اهم مقومات الطاقة الشمسية مايلي :

- وفرة الاراضي الصحراوية المشمسة اغلب ايام السنة كما ان الشمس تمتد باكثر من من 2000 ساعة في السنة .

[1]- راتول احمد ، صناعات الطاقة المتجددة بالمانيا و توجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين امدادات الطاقة وحماية البيئة ، ورقلة 2012 ص 140.

- تعد صحراء الجزائر من اكبر الصحاري في العالم و تمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة وهي تمثل مساحة الصحراء في الجزائر اكثر من 80 % مما يساعدها في استغلال اكبر للطاقة الشمسية .

- تشير الكثير من الدراسات الى ان الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر تتيح لها حتى فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة لدول اخرى وذلك لاتساع مساحات الجزائر واستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الاشعاع الضوئي و الكهرومغناطيسي الصادر من الشمس .

➢ طاقة الرياح : مقومات طاقة الرياح في الجزائر .

- تتميز الجزائر بوضع جغرافي مناسب للاستفادة من طاقة الرياح حيث ان الرياح التي تهب على الجزائر تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري .

- دائمة التدفق ولايخشى من زوالها وكونها كذلك نظيفة وغير ملوثة للبيئة .

- يرى الخبراء انه ينبغي الاهتمام بطاقة الرياح في الجزائر لما لها من فوائد اقتصادية واسهام استثماراتها في بعث انشطة صناعية وتوفير مناصب عمل .

- تتوفر على تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة مقارنة بمصادر اخرى للطاقة .

- ان الخوض في استغلال الرياح يعد قيمة استثمارية مضمونة ، لاسيما ان الجزائر تعتبر بلد رائد فياستغلال الموارد غير قابلة للنفاذ وهي تمتلك قدرات اقليمية في صورة ازيد من 1200 كم من السواحل و 1500 كم تفصل شمال البلاد عن جنوبها [1].

➢ الطاقة الحية :

ان آفاق تطوير هذه الطاقة قائمة في الجزائر ولاسيما في مزارع تربية المواشي و تحويل مخلفات التمور في الجنوب ومخلفات صناعة زيت الزيتون ما يوحي الى قيام مشاريع توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالبقايا الجافة من بذور الزيتون التي تلفضها تلك الصناعة ، وسيتم حساب قوة المحطة الكهربائية تبعا لما يتوفر من وقود الكتلة الحيوية ، وفي حالة بقايا صناعة زيت الزيتون فان متوسط الكمية من البذور المطروحة سنويا يقدر ب 70 الف طن في الجزائر .

اما المزايا الاخرى التي تم ابرازها في هذه الطاقة فانها ذات طابع اجتماعي و اقتصادي بيئي [2].

بالنسبة لموارد الجزائر في هذا النوع من الطاقة نجد[3] :

**اولا : موارد غابية :** وتتمثل في الغابات الاستوائية و التي تتمركز في شمال البلاد و التي تمثل 10 % من المساحة الاجمالية للبلاد ، اما باقي المساحة فانها تمثل منطقة صحراوية جرداء .

**ثانيا : موارد طاقوية من النفايات الحضارية و الزراعية.**

[1]- سونالغاز " تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر " مجموع اوراق فنية الجزائر ، سنة 2007 ، ص 03.
[2]- سونالغاز ، مرجع سابق ، ص 04.
[3]- ذبيحي عقيلة ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة ( دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ) ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 2009 ، ص ص234-235 .

## المطلب الثاني : اهم الانجازات الجزائرية لمشاريع الطاقة المتجددة

من اجل استغلال و ترقية الانتاج من الطاقات المتجددة انشات الجزائر الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة NEAL عام 2002 وذلك بهدف تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر وتقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة و البعيدة عن شبكات التوزيع التقليدية عن الكهرباء و المنتجات البترولية كما تهدف الجزائر الى انشاء هذه الشركة من اجل المساهمة في الحفاظ على احتياطات المحروقات اكبر فترة ، و استغلال حقول موارد طاقوية متجددة و خاصة الشمسية منها .

وقد استطاعت الجزائر خلال فترة الثمانينات من تزويد الف اسرة مجمعة في 20 قرية في المناطق المعزولة في الجنوب بالكهرباء المولدة عن طريق الشمس وذلك لتعذر تزويد هذه العائلات بالشبكة التقليدية نظرا لارتفاع التكاليف، وتسعى خلال السنوات القادمة الى تزويد ما بين 1500 الى 2000 منزل جنوب البلاد بكل من تمنراست و ادرار ، اليزي و تندوف , تهدف لوصول نسبة الطاقة المتجددة الى حوالي 5 % من استهلاك الطاقة في غضون 2012 و الى 10 % في عام 2020[1] .

وهناط مشروعين انطلقا في سنة 2005 وتتابع الشركة انجازهما وهما مشروع 150 ميغاواط يعتمد على الشمس و الغاز في منطقة حاسي رمل ويمثل الجزء الشمسي منه حوالي 30 % و مزرعة مراوح هوائية بتندوف بقدرة 10 ميغاواط ، كما ان هناك دراسة لانجاز محطة كهربائية تعمل ببقايا بذور زيت الزيتون [2].

[1]- وزارة الطاقة و المناجم ، الورقة القطرية للجزائر مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، الاردن ، سنة 2006 ، ص 07.
[2]- سونالغاز ، تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 04 .

هناك منشئات اخرى اقامتها الجزائر في المنطقة الجنوبية نجحت بتزويد 300 منزلا بالطاقة الكهربائية المستمدة من الريح ، و 18 قرية بطاقة كهربائية مستمدة من الشمس [1]، و في 2007 تم تشييد محطة للطاقة الهجينة تستخدم الطاقة الشمسية و الغاز الطبيعي لانتاج 180 ميغاواط من الكهرباء الى جانب خطط لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية في الصحراء بقدرة 150 ميغاواط .

مزارع ريحية لضخ المياه بكل من ولاية الجلفة و سعيدة لتغطية احتياجات الزراعة من الماء ، حيث تم توفير 80 مضخة تعمل بالرياح و 180 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية في اطار تنمية المناطق السهبية الرعوية .

**بعض المشاريع الضخمة المعلن عن القيام بها في الجزائر**

- مشروع اكبر برج طاقوي عالمي فريد من نوعه ، يعتزم معهد الطاقة الشمسية لمنطقة " جوليخ " الالمانية انجاز برج لتوليد الطاقة الشمسية بجامعة سعد دحلب بالبليدة في اطار التعاون بين المديرية العامة للبحث العلمي و التطور التكنولوجي و معهد الطاقة الشمسية " جوليخ " المتخصص في التصميم و المتابعة العلمية للابراج المولدة للطاقة الشمسية، وتم اختيار جامعة سعد دحلب لتوفرها على ارضية تتراوح مساحتها بين 15 الى 20 هكتار تتناسب مع مشاريع مثل هذه وقدرت تكلفة انجاز هذاذ المشروع ب 30 مليون اورو ، حيث سيوجه هذا المشروع اساسا الى اغراض البحث و التطوير [2] .
- مشروع اقامة برج للطاقة الشمسية في ولاية تيبازة : وهو الثالث من نوعه في العالم ، حيث سيتم انجاز هذا البرج التجريبي الذي يتوفر على محطة للبحث في مجال الطاقة الشمسية بمساحة قدرها 20 هكتار ، ويوجه هذا المشروع لتكوين الباحثين القادمين من كل العالم .

[1]- الجزائر تقود العرب بمشاريع الطاقة المتجددة , 2009، http://alamir.alafdal.net/t209-topic

[2]- جريدة الايام الجزائرية ، الجزائر سوف تصبح اهم قوة اقتصادية في مجال الطاقة المتجددة آفاق 2020 ، 2010/09/17، ص 05.

- مشروع " ديزرتيك " : هناك مفاوضات تجري بين الجزائر و نظيرتها الالمانية بخصوص التعاون المشترك لانجاز هذا المشروع الذي يتخذ من الصحراء الجزائرية عاصمة له ، وهو اكبر مشروع طاقوي في العالم سيحدث ثورة في الاقتتاد العالمي وهو بمثابة شريان لحيات جديدة سيشهدها العالم في اطار التخفيض من انبعاثات الغازات الكربونية ، وقد قدرت تكلفة هذا المشروع ب 400 مليار اورو سيعتمد على الطاقة الشمسية على مساحة 17 الف كم مربع يزود بها الطاقة لكل من افريقيا و اوروبا عن طريق شبكة الياف عالية التوتر .
- استثمارات " سفيتال " : من خلال اقامة مجمعات طاقوية بتوسيع استثماراته واقتحام مجال الطاقة الشمسية والدخول في شراكة مع مستثمرين اجانب لاقامة مجمعات طاقوية بالجنوب قصد تصدير الكهرباء الى القارة الاوروبية .

## المطلب الثاث : الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية و الاقتصادية في الجزائر من الان الى غاية 2030 و سيكون 40 % من انتاج الكهرباء موجه للاستهلاك ، وتصبو الجزائر لان تكون فاعلا اساسيا في انتاج الكهرباء ، انطلاقا من الطاقة الشمسية .

اولا : نظرة شاملة عن الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

انه من المتوقع ان تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة البديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل اساس الاقتصاد الوطني و المورد الاهم والاكبر في الخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 90% حسب الاحصائيات الصادرة في بنك الجزائر اما

مركز الجزائر الطاقوي فانه يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة [1]، كما يتوقع ان توفر الطاقات المتوفرة في الجزائر 36 % من حاجاتها بحلول عام 2040 وربما سيخفف هذا حاجاتها للبترول ، اذا ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا وبالتالي امكانية انتقالها من بلد يعتمد على موارد نافذة الى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة ، وهو الرهان الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة .

وتعتزم الجزائر على انتاج اكثر من 30% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة آفاق 2050 في اطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري اعداده ، حيث يقر هذا البرنامج انتاج 220000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغاواط توجه للسوق المحلية و 1000 ميغاواط للتصدير .[2]

ثانيا : برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر

يشمل البرنامج من سنة 2011 الى غاية 2020على انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية و شمسية حرارية و حقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة ويكون انجاز مشاريع الطاقة المتجددة لانتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 3 مراحل .

**1- المرحلة الاولى مابين 2011-2013:**

وتتخصص لانجاز المشاريع الريادية ، لاختيار مختلف التكنولوجيا المتوفرة .

**2- المرحلة الثانية : مابين 2014-2015:**

[1]- عبد الرحمن جغيد ، الجزائر تستطيع ان تصبح قوة عالمية في مجال الطاقة الشمسية ، متحصل عليه من : http://www.djaairess.com/elayem/101771.2016-04-22 DATE .

[2]- عبد الرحمن جغيد ، مرجع سابق .

تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج .

**3- المرحلة الثالثة مابين 2016-2020:**

سوف تكون خاصة بالنشر على مستوى واسع .

- هذه المراحل تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف الى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكميلي ، وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية ، كما يسمح بخلق عدة آلاف من مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة.

## المبحث الثاني : اهم القطاعات المتاحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

لدى الجزائر عدة مقومات وقطاعات هامة تستطيع الاعتماد عليها كبديل تنموي لقطاع المحروقات ، والعمل على استغلال الموارد و الامكانيات المتوفرة لتطويرها والخروج بالاقتصاد الوطني من الاعتماد فقط على قطاع المحروقات .

### المطلب الاول : قطاع السياحة في الجزائر

**الفرع الاول : مقومات السياحة في الجزائر**

اولا : الامكانيات الطبيعية

تتميز الجزائر بالامكانيات الطبيعية التالية :

1) الساحل الجزائري : يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كم ، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري و توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة ، ومن اهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة , تيقزيرت ، سيدي فرج ، تيبازة ، تنس ، بني صاف ...الخ [1].

2) المناطق الجبلية : اهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الاطلس التلي و الاطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف و الصيد ، واهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة ( البليدة ) والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج ، بالاضافة الى محطة تيكجدة ، وجبال شليا بالاوراس بالشرق بارتفاع قدره 2328 مترا ، قمة لالة خديجة بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى ( 2308 متر )[2] .

ان خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات و المغارات و الكهوف فحسب , و انما هناك ثروات اخرى لها اهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة و الطيور النادرة و الينابيع المائية العذبة و التي تتميز بالبرودة صيفا ، و كل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول و الرغبة في الاكتشاف .

3) المناطق الصحراوية : تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كم مربع , وهي موزعة على اربعة محطات كبرى في الجنوب وهي :

- ادرار : الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء و تعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات و قلاعها القديمة

[1] - Office National Du Tourisme : < Plages D algérie > Guide des Plages d algérie.

[2]- عشي صليحة " الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب " رسالة ماجستير ، جامعة باتنة – 2005 ، ص 28

- ايليزي : و التي تمثل الطاسيلي الذي يقع في اقصى الجنوب الشرقي , تعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي و التي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الامم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة [1].
- تمنراست : التي تتميز بوجود الحضيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس وثروة غابية وحيوانية و نقوش حجرية التي تمثل موارد اساسية للسياحة .

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تكتنز معالم اثرية غنية بالتماثيل و الاحجار المصقولة لذلك وجب الحفاظ عليها حتى تكون قادة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة .

4) المحطات المعدنية : الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية و الثقافية الهائلة و المتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في ان تمنح الجزائر مناظر خلابة ، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية ، حسب الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوكنية للدراسات السياحية تم احصاء 202 منبع للمياه المعدنية يتركز اغلبها في شمال البلاد و من اهم هذه الحمامات نجد : " حمام ريقة بعين الدفلى الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار ، حمام بوحنيفية بمعسكر ، حمام شلالة بقالمة ، حمام قرقور بسطيف ، حمام الصالحين بخنشلة "[2] .

ثانيا : الامكانيات التاريخية و الحضارية :

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك ارثا تاريخيا و حضاريا تمتد جذوره الى اعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد ، الذي يتميز بتنوع حضارته و مواقعه الاثرية التي تمثل حضارات

[1]- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من اجل اعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 ، ص 66.

[2] - Office National du Tourisme : "Algérie sources Thermales " p 4 .

مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثار ثقافية و اجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي ، من بينها الحضارة الرومانية ، البربرية و الاسلامية ، والتي تعكس غنى هذا الارث الثمين .

ومن اهم المواقع التاريخية و الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر ما يلي :

- قصر ميزاب بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه الى القرن العاشر ميلادي ، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية ، اذ يحيط به خمس قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة
- موقع تيمقاد الاثري يوجد هذا الموقع الاثري على بعد 37 كم على مدينة باتنة و هو عبارة عن مدينة اثرية رومانية قجيمة مازالت معالمها الى حد الان.
- قلعة بني حماد بمدينة المسيلة تتوافر على آثار رومانية كالاسوار والقبور القديمة وعلى آثار اسلامية و آثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين .
- موقع جميلة بولاية سطيف .
- مسجد كاتشاوة : تم بناءه منذ اربعة قرون مضت .
- متحف تيمقاد .

**الفرع الثاني : معوقات السياحة في الجزائر**

لقد تم احصاء مجموعة من المعوقات و النقائص من خلال الزيارات للمواقع و المسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة ومن بين هذه المعوقات نذكر ما يلي [1]:

- ضعف نوعية الخدمات السياحية ( فندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة )

[1]- وزارة تهياة الاقليم ، البيئة و السياحة ، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية – جانفي 2008 ، ص 53 .

- ضعف نوعية النقل من خلال عدم توفير خدمات نوعية متكيفة مع الطلب مع تسعير مبالغ فيه وكذلك سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب أي نحو المقاصد السياحية
- ضعف آداء وكالات السفر ونقص في تاهيل و تكوين المستخدمين
- غياب انشطة اعلامية كالمشاركة في الصالونات الدولية و المعارض في الخارج
- ضعف وسائل الدفع في البنوك أي الخدمات المالية بصفة عامة .

**الفرع الثالث : برنامج ترقية القطاع السياحي في الجزائر**

1- رفع قدرات الاستقبال : ان عملية رفع قدرات الاستقبال والتي تعد قاعدة اساسية لتوسع و تطور القطاع تحل عن طريق الاستثمار السياحي والذي من خلاله يمكن توفير مختلف مراكز الاستقبال .

2- انجاز قرية سياحية متميزة

3- يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الى خلق 400 الف منصب شغل .

4- ضمانات الاستثمار في الجزائر : تدعيما لسياسة تشجيع الاستثمار، فان الدولة الجزائرية قد عمدت الى اعطاء كل الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص و العموميين ، الوطنيين و الاجانب ، ويضمن القانون [1]:

- حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي او معنوي ، خاص او عمومي ، قاطن في الجزائر او خارجها .
- تحويل رؤوس الاموال المستثمرة و الفوائد المترتبة عنها الى الخارج .
- تمنح تحفيزات جمركية و جبائية هامة .

[1]- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ، الاستثمار و الشراكة في السياحة ، 1999 ، ص6.

5- تقديم تسهيلات خاصة بتنقل السياح .

6- تكييف العنصر البشري وتكييفه مع متطلبات السياحة العصرية .

**الفرع الرابع : ايرادات السياحة في الجزائر**

تعد الايرادات السياحية من اهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف انشطته ، وتعد ايضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الاداء الاقتصادي و الاجتماعي والجدول التالي يوضح تطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1999-2010 :

**جدول رقم (3-1) : تطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1999-2010.**

**الوحدة : مليون دولار امريكي**

| السنوات | الايرادات السياحية | معدل التغير |
|---|---|---|
| 1999 | 80 | - |
| 2000 | 102 | % 27.5 |
| 2001 | 100 | % 2- |
| 2002 | 111 | % 11 |
| 2003 | 112 | % 0.9 |
| 2004 | 178.5 | % 59.3 |
| 2005 | 184.3 | % 3.24 |
| 2006 | 215.3 | % 16.8 |

| | | |
|---|---|---|
| 2007 | 218.9 | % 1.67 |
| 2008 | 300 | % 37.04 |
| 2009 | 330 | % 10 |
| 2010 | 400 | % 21.2 |

المصدر: -بنك الجزائر

-ONS : * Evolution de la balance de paiement poste voyages *.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان تطور الايرادات السياحية من 1999-2001 عرفت نموا متذبذبا في البداية ثم تطورا متزايدا بعد 2001 ، ويعود ذلك لمحاولة بناء صورة البلاد في الخارج في مجال السياحة و التعريف بها و محاولة استقطاب السياح الاجانب ، حيث تبنت في هذا الاطار استراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة و جذب الاستثمار ، ونلاحظ ايضا ارتفاع كبير من سنة 2003 الى سنة 2004 وذلك بفضل سياسة الانعاش الاقتصادي التي مست ايضا قطاع الساحة المنتهجة في تلك الفترة ، ومع مرور الوقت استمرت الايرادات السياحية في الاستمرار بشكل تدريجي الى ان وصلت الى عتبة 400 مليون دولار سنة 2010 وهذا يعد تقدما ملحوضا الا انه ليس كافيا ومازال هناك عمل كبير لترقية هذا القطاع .

**الشكل 3-1 منحنى بياني يوضح تطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)**

**الوحدة : مليون دولار امريكي**

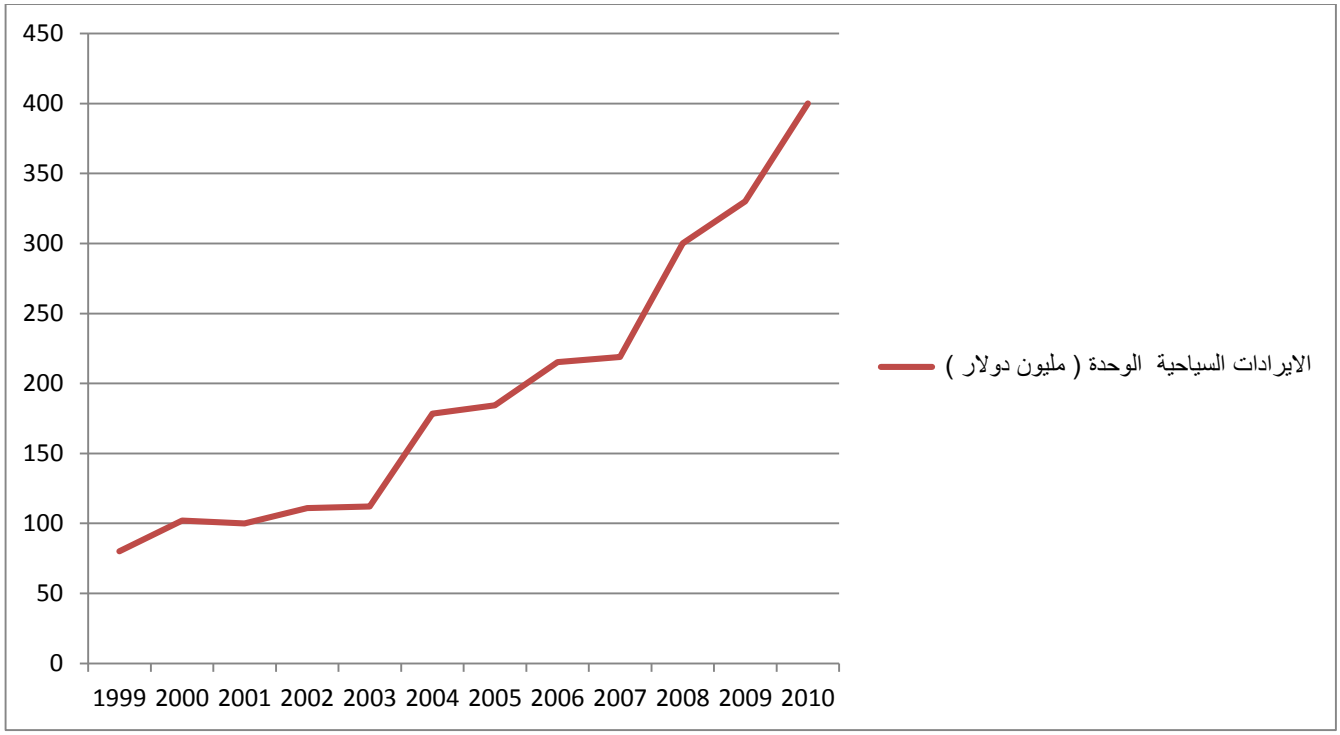


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

## المطلب الثاني : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

### اولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم :

ظهر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ، حيث يعبر عن نوع واحد من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها وهذا راجع لاختلاف السياسات و المستوى الاقتصادي لكل دولة ، حيث تعتبر هذه المؤسسات من اهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية .

**ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

1) سهولة التاسيس :

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم عنصر السهولة في انشائها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لانشائها نسبيا، حيث انها تستند في الاساس الى جذب وتفعيل مدخرات الاشخاص من اجل تحقيق منفعة او فائدة تلبي الحاجات، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة نقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل .[1]

2) سهولة وبساطة التنظيم:

وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين اقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين التخطيط والرقابة، وسرعة التنفيذ والتنسيق بين الموظفين[2].

3) نظام معلوماتي قليل التعقيد:

وهو مايسمح بالاتصال السريع نزولا و صعودا بين بين ادارة المؤسسة و عمالها، اما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة الى اللجوء الى دراسات السوق المعقدة، لان التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .[3]

[1]- اسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي ، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سطيف 25 ماي 2003 ، ص 4 .

[2]- عبد الرحمن بن عنتر، مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واساليب تطوير قدراتها التنافسية ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة ودورها في التنمية ، الاغواط 8-9 افريل 2002، ص 04.

[3]- عبد المجيد قدي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ، مجمع الاعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ، الاغواط ، الجزائر ، 8-9 افريل 2002، ص 143.

4) جودة الانتاج :

ان التخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية ، حيث يعتمد فيها نمط الانتاج على مهارات فنية و مهنية ، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لاذواق واحتياجات المستهلكين[1] .

5) توفير الخدمات للصناعات الكبرى :

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة ، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن ، وعلى سبيل المثال العملاق الامريكي لانتاج السيارات " جنرال موترز " يتعاقد مع 26 الف مصنع لانتاج عدد من الاجزاء التي يحتاج اليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 الف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل [2].

6) تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم نشاطا واحدا وهذا مايساعد في تقليل التعقيدات .

**ثالثا : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :**

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم من تحديات ضخمة ، خاصة في عصر العولمة و الراسمالية تعتمد على نظام السوق الا انها بقيت تحتل الاهمية الاولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو و تطور الاقتصاد ، ومازالت احد اهم الروافد العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص .[3]

[1]- اسماعيل بوخاوة ، مرجع سابق ، ص 04.
[2]-اسماعيل بوخاوة، نفس المرجع ، ص 05.
[3]- هايل عبد المولى طشطوش ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، عمان : دار الحامل للنشر والتوزيع .2012، ص 63.

بل ان بعض الدارسين والباحثين اعتبروها العمود الفقري لاي اقتصاد وطني ، حيث انها تعتبر احد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة و الاقتصاد الجزائري خاصة ، ومن خلال التركيبة المالية و الهيكلية والقانونية التي جعلتها تتمركز ضمن اولويات الاصلاح الجزائري بغية الوصول الى المعدلات الاقتصادية للمستويات المعيشية ، ولك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وتقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الاقاليم ويبرزدورها فيما يلي :

- المساهمة في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الاموال .
- قيامها بدور الصناعات المغذية للصناعات الكبرى وذلك لكونها مصدر تزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها .
- وسيلة للاستثمار المواد الاولية المحلية سواء كانت مواد خامة غير مستثمرة او سلع نصف مصنعة مما يساعد على الانتاج .[1]
- تنمية الصادرات وذلك من خلال توفير السلع القادرة على المنافسة او تحل محل السلع المستوردة .
- تخفيض كلفة العمل .
- استخدام الموارد المحلية : لاسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع .
- خلق فرص العمل .

[1]- الاخضر بن عمر ، علي بن لموش، مداخلة بعنوان " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها "، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائر ، جامعة الوادي ، ص 47

- رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تدعيم دور الصناعات الريفية كالنسيج و الملابس المطرزة .
- تنمية المواهب و الابتكارات .
- توفير الامن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد .[1]

## المطلب الثالث : تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعد قطاع النقل شريان الحياة الاقتصادية واهم قطاعات البنية التحتية نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ، حيث يتصف الاستثمار في مشروعات النقل بمنافعه الكبيرة التي تتحقق لفترة طويلة جدا ، وانعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية الهامة على الاقتصاد الوطني ، ونظرا لاهمية النقل في هذا المجال فقد حرصت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على تطوير نظمها النقلية وتحديثها ، فوجود قطاع نقل فعال هو مطلب اساسي لضمان التطور الاقتصادي في كل دولة ويقاس مستوى تطور كل دولة بمدى تطور قطاع النقل فيها .

وقد تطورت صناعات النقل في وقتنا الحاضر واثرت بشكل كبير على التطور الاقتصادي ، حيث يؤثر النقل على معالجة عامل المسافة و البعد فيساعد في توسيع السوق واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وزيادة الانتاج وانتقال السلع واليد العاملة الى الاماكن التي تكون فيها اكثر نفعا وتوطين المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الافضل .[2]

[1]- الاخضر بن عمر ، مرجع سابق، ص 07.
[2]- خطاب عادل عبد الله ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، 2014.

اولا : واقع قطاع النقل في الجزائر :

1) شبكة الطرقات : تعتبر شبكة الطرق الجزائرية من اكثر الشبكات كثافة في افريقيا حيث يقدر طولها ب 112500 كلم من الطرق ، يمتد الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1216 كلم الذي يربط مدينة الطارف باقصى الشرق الى مدينة تلمسان في اقصى الغرب ، وايضا شبكة الطرقات الوطنية التي تربط جميع ولايات الوطن ببعضها البعض ، لكن يبقى هناك نقص في شبكة الطرقات من حيث التهياة و التوسع فيها لفك العزلة و الوصول الى المناطق المعزولة وايضا نقص في الطرق الفرعية .[1]

2) شبكة السكك الحديدية : تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2150 كلم ، اذ شهدت في الاونة الاخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة من شانها ان تربط المدن الرئيسية للبلاد ، وتسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية ( SNTF) ، وهذه الشبكة مجهزة باكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد منها :

- 299 كلم سكك مكهربة
- 305 كلم سكك مزدوجة
- 1085 سكك ضيقة

3) النقل البحري : تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر ، ومعظم العبارات تعمل على ايصال الركاب الى الشواطئ الاوروبية ، ونقل البضائع الى جميع انحاء العالم ، ومعظم الانشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري ، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها : الجزائر، وهران، عنابة ، سكيكدة ، جيجل ، بجاية ، مستغانم، تنس ، غزوات، اما فيما يتعلق باعمال

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تقرير حول قطاع النقل في الجزائر .

ترميم الهياكل الاساسية للموانئ فان عدد قليل منها استفاد من هاته العملية باستثناء محطات النقل و الغاز .

4) النقل الجوي : لقد حاولت الجزائر تطوير قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الاقليمي و الدولي ، اذ انه تم انفاق ميزانية تقدر ب 600 مليون دولار لتجديد اسطول الجوية الجزائرية ، كما ستقتني الجوية الجزائرية ثلاث طائرات جديدة من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة ، كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع ، ولقد سجلت الخطوط الجزائرية خلال الموسم الصيفي معدل نمو اجمالي لحركة المرور قدر ب 15 % وفي سنة 2011 بلغت ايراداتها 56 مليار دينار ، وتملك الجزائر 35 مطار منها 13 دولي ، وتتكفل الخطوط الجزائرية بعدة رحلات نحو اوروبا ، افريقيا ، كندا ، الصين والشرق الاوسط ، وهناك عدة شركات طيران اجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها : التونسية للطيران ، الخطوط الجوية الفرنسية ، ايغل ازور ، ليفتنزا ، الخطوط الجوية التركية ، الخطوط الجوية البريطانية .[1]

ثانيا : آفاق تطور قطاع النفط في الجزائر

عرف قطاع النقل في الجزائر خلال سنة 2014 ، اعادة اطلاق وتنفيذ اضخم البرامج التنموية للمخططات الخماسية السابقة في القطاع المعطلة منذ سنة 2005 واكثر من ذلك ، والتي رصدت لها اموال ضخمة من ميزانية الدولة ، كما تم تجسيد مشاريع لطالما كانت حلم المواطنين للتخفيف من معاناة التنقل ، وهذا من اجل ان يلعب قطاع النقل دوره في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية .

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، مرجع سبق ذكره.

لقد عرف قطاع النقل في الجزائر استراتيجية جديدة تهدف الى زيادة عروض وسائل النقل من اجل : [1]

- تلبية احتياجات تنقل الاشخاص و البضائع
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة
- الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين

وفي هذا السياق خصصت ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج المسطر للفترة الممتدة من 2010-2014 وذلك من اجل : [2]

- تحديث وتوسيع السكك الحديدية
- تحسين النقل الحضري بانجاز مشروع الترامواي عبر 14 مدينة
- تحديث القطاع الجوي
- اعادة بعث مشاريع الاسطول الجوي والبحري المعطلة من خلال اقتناء 27 باخرة منها 25 باخرة لنقل البضائع و باخرتين لنقل المسافرين وكذلك تفعيل مشاريع انجاز 4 محطات بحرية جديدة ، وفيما يخص الاسطول الجوي تم تفعيل برنامج اقتناء 16 طائرة جديدة وفتح 37 خطا جويا جديدا .
- اطلاق برنامج يتضمن انجاز 8000 كم من السكك الحديدية الجديدة على مستوى كل جهات الوطن منها 4400 كم على مستوى الجنوب ، وكذلك اقتناء 17 قطار ذاتي و50 قاطرة و 380 عربة لنقل الفوسفات ، في اطار تعزيز حظيرة القطارات والعربات .

[1]- الوكالة الوطنية للاستثمار .

[2]- كل التفاصيل عن مشاريع النقل ، مقالة في جريدة البلاد على الرابط التالي : http://fibladi.dz 11:10,2016/03/18

## المبحث الثالث : الاستراتيجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية

تكلمنا في هذا المبحث وهو الاخير عن كيفية ترقية الصادرات الغير نفطية في الجزائر وما هي اهم الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية التي سوف تنتهج وكذلك الاجراءات التي تعمل الجزائر على تطبيقها.

### المطلب الاول: التعريف بالاستراتيجية

لايمكن نجاح أي استراتيجية لترقية الصادرات الا في ظل وجود فلسفة واضحة للسياسة التجارية تاخذ في الاعتبار المتغيرات التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويقصد بهذه الفلسفة منهاج المجتمع وفكرة التعامل مع قضية ترقية الصادرات ، فيجب التخلي عن الفكرة القائلة بانه ليس هناك للجزائر ما تصدره خارج المحروقات .

وتعتمد الاستراتيجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية في رايتها على المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني ليكون مزدهرا ومنفتحا عن الأسواق الاقليمية والعالمية من خلال سياسة تجارية تحقق المنافع للاقتصاد الوطني ، ويتم هذا من خلال اختيار الوسائل و الأساليب الحديثة لترقية الصادرات مع التأكيد على أهمية الربط بين تدفق السلع نحو الخارج وبين الجوانب التسويقية وقدرتها على تهياة المناخ امام المصدرين الجزائريين لدخول الاسواق العالمية والصمود في وجه المنافسة الخارجية للوصول الى اهداف محددة لترقية الصادرات غير النفطية على المستوى القصير والبعيد ولابد ان تكون هذه الاهداف معقولة ويمكن تحقيقها .

1) **اهداف الاستراتيجية:** يتمثل الهدف الاساسي لهذه الاستراتيجية هو زيادة حجم وقيمة الصادرات غير النفطية من خلال فتح المجال للقطاع الخاص لزيادة استثماراته في القطاعات التصديرية

لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي في الاجل الطويل يجب العمل والتركيز على تحقيق جملة من الاهداف الفرعية و التي تتمثل فيما يلي :[1]

- التخصص في فروع انتاج السلع كثيفة العمل ومن بينها نذكر مايلي: الصناعة الغذائية، صناعة النسيج والجلود، صناعة الورق، الصناعة الكيماوية، الصناعات الكهربائية والالكترونية.
- يجب ان تكون الانشطة الانتاجية التصديرية هي الانشطة التي تتركز فيها الاستثمارات سواء المحلية والاجنبية لدورها في توسيع القدرة الانتاجية وتحفيزها، ويتم ذلك من خلال توفيرجو ومناخ ملائم للاستثمار.
- ضرورة تنويع قطاع التصدير من خلال احداث تغييرات كمية ونوعية في النشاط الانتاجي
- ضرورة جعل قطاع التصدير في الجزائر القطاع الرئيسي لنقل واكتساب التكنولوجيا فيه من خلال نقل المعلومات وتبادلها بين مختلف القطاعات الانتاجية، وكذلك تدريب وتكوين اليد العاملة المحلية على مستوى عال.

2) **اولويات الاستراتيجية لتحقيق النجاح:** من الاهمية توافر مجموعة من العناصر التي تكون مساندة لاستراتيجية تنمية الصادرات الغير النفطية في لجزائر ونلخص هذه الاهداف كالتالي:

✓ محاربة الفساد بالدرجة الاولى لما له من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي للبلاد، والذي يؤدي الى ضعف المؤسسات الاقتصادية وعدم تطويرها وتعطيل منظومتها القانونية و التنظيمية وتوفير الاستقرار.

[1]- كمال عايشي ، امكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2006/2005.ص ص 357 358.

- ✓ ضرورة تشجيع الصادرات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات مالية و ايضا تقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين الاجانب خاصة، وايضا تحفيزات جمركية للمصدريين الجزائريين لخلق التنافسية بين المؤسسات الوطنية .[1]
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و الانظمام الى منظمة التجارة العالمية واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و تعريض المنتوج الوطني للمنافسة الاجنبية لزيادة الكفاءة المحلية وتنويع الانتاج .[2]
- ✓ الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تطوير المهارات الفنية، وانشاء مراكز تدريب فعالة لان نوعية الموارد البشرية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التطور الاقتصادي لاي دولة.
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم ذات التوجه التصديري على الانخراط في نظم الجودة العالمية والتي في مقدمتها ادارة الجودة الشاملة والايزو ونظام البطاقات البيئية، فهذه النظم اصبحت بمثابة رخصة المرور للاسواق المتقدمة .[3]

## المطلب الثاني: محاور الاستراتيجية

تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من المحاور يجب العمل بها لتنمية الصادرات تتمثل في الآتي:

### المحور الاول: خلق مناخ استثماري محفز

تلعب السياسة الاستثمارية دورا مهما في توجيه الاستثمار نحو القطاعات التصديرية من خلال الاعتماد على منح العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين لضمان وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار

[1]- كاكي عبد الكريم ،" اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على على تنافسية الاقتصاد الجزائري " ، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ، 2011، ص 138.

[2]- بلقلة ابراهيم ، آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي ، ماجستير في العلو الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، السنة الجامعية 2008-2009 ، ص 90.

[3]- توفيق محمد عبد المحسن ، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة 2001 ، ص 276.

التصديري تكون حافزا لجلب الاستثمارات الاجنبية ، وعلى الرغم من الامتيازات الاستثمارية التي تقدمها الجزائر للمشروعات صاحبة الاهداف التصديرية لم تنجح السياسة الاستثمارية الجزائرية في احداث اثر ايجابي على حجم وقيمة الصادرات غير النفطية ، لذلك يجب العمل على توفير عناصر الجذب للمستثمرين والمصدرين لخلق مناخ استثماري محفز اهم سماته الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ، وتوفر الاطر القانونية و التنظيمية الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي ، وتوفر الاستثمارات في البنية التحتية كوسائل النقل والاتصالات .

**المحور الثاني: سياسات تحسين جودة الاستثمارات**

يعتبر تحسين جودة الصادرات من اهم العوامل التي تعزز القدرة على اختراق الاسواق العالمية والانتشار فيها وذلك من خلال:

- ضمان تموين المؤسسات المتميزة في القطاع الصناعي ودعمها بمستلزمات الانتاج والطاقة دون غيرها بهدف زيادة الجودة وكمية صادرات هذه المؤسسات.
- وضع برامج تدريب تهدف الى رفع قدرات المصدرين الجزائريين ومساعدتهم على التعرف على الاسواق الخارجية عن طريق خبراء التصدير.
- انشاء معاهد متخصصة في تقديم الدعم الفني للمشاريع التي توجه منتجاتها للتصدير، خاصة في تطبيق اساليب التكنولوجيا الحديثة.
- التشجيع المعنوي للمنتجين والمصدرين كتقديم تحفيزات مادية لافضل المنتجات المصدرة.
- توفير المعلومات اللازمة ودراسة الاسواق الخارجية بشكل دقيق.

**المحور الثالث: التسويق والترويج**

- **التسويق:** هو سر نجاح أي دولة في ترقية صادراتها ، لذلك يجب العمل على انشاء استراتيجيات تعتمد بالاساس على نظم معلومات التصدير لتقييم الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية والتبؤ بالطلب الخارجي عليها ، وتشخيص الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية للتعرف على المنتجات التي لديها ميزة نسبية اكبر لدعمها والمنتحات التي تعاني من مشاكل في الانتاج ومشاكل فنية الى اصلاحها وتطويرها .
- **الترويج :** تعتبر المعارض التجارية من اهم الوسائل الشائعة للقيام بعمليات الترويج للمنتوج ، لذلك يمكن الاعتماد عليها لترويج المنتجات الوطنية ومحاولة تطويرها ، علما ان هناك اكثر من 800 معرض تجاري يتم تنظيمها سنويا في كل انحاء العالم ، بالاضافة الى الاعتماد على تشجيع المؤسسات المحلية على فتح مكاتب تجارية لها في الاسواق المستهدفة والاعتماد على علامات تجارية جزائرية لزيادة ثقة المستهلك بالمنتجات المصدرة .[1]

**المحور الرابع : تعزيز قطاع النقل في ترقية الصادرات**

من خلال العمل على تطوير وتوسيع شبكة النقل الداخلية و الخارجية من نقل بري وبحري و جوي وتخفيض من تكلفة الصادرات والتي تعتبر من اهم المشاكل التي تضعف النشاط التصديري ، ومنح مختلف المصدرين تخفيضات في مختلف انواع النقل بصفة عامة و النقل البحري بصفة خاصة ، حيث يتم نقل 75 % من المنتجات العالمية بحرا ، و 90 % من التبادل الجزائري يتم بحرا ، اذ لابد من رفع اداء الموانئ الجزائرية من خلال تحسين خدمات الشحن و التفريغ وتوفير مستودعات التبريد والحاويات ،

[1]- سامي حاتم عفيفي ، مدخل الى سياسات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ،مكتبة عين الشمس ، القاهرة 1991 ، ص 442.

اما فيما يتعلق بالنقل الجوي فيجب دعم الاسطول الجوي الجزائري بطائرات نقل البضائع والنقل البري يجب عصرنة شبكة الطرقات اكثر وكان اهم انجاز في هذا المجار انشاء الطريق السيار شرق غرب.[1]

## المطلب الثالث : اجراءات تنفيذ الاستراتيجية

ان نجاح او فشل أي دولة في ترقية صادراتها يتوقف على الاستراتيجيات و السياسات المعتمدة ، وكذلك انتهاج بعض الاساليب و الآليات الحديثة لهدف ترقية الصادرات ونمن بينها نذكر ما يلي :

اولا : سياسة الدعم وتقديم الإعانات : ياخذ الدعم اشكال عدة تتمثل في الدعم المالي المباشر للمصدرين ، او الاعفاءات الضريبية كالإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات واعفاء مستلزمات الانتاج الموجه للتصدير والمعاد تصديرها من الرسوم الجمركية ، او تقديم قروض لتمويل الصادرات باسعار فائدة ميسرة ، او تخفيض سعر الصرف ، او تقديم الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه و الكهرباء للانشطة التصديرية ، وبالرغم من الدور الذي تلعبه سياسات الدعم في ترقية الصادرات الا ان استخدامها سوف يصبح معدوم لانه مرتبط بالزمن الباقي لانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية ، لذلك يجب استغلال هذا الزمن في ضمان تفعيل سياسات الدعم مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي [2]:

- ✓ وضع جدول زمني لرفع انتاجية المشاريع التصديرية .
- ✓ حجم الاسواق الخارجية المستهدفة .
- ✓ الاتفاقيات التجارية .

ثانيا : السياسات التوجيهية : هي الدور الذي تلعبه الدولة في نقل تقنيات و اساليب الانتاج والتنظيم الحديث ، وفي توفير مناخ وطني تنافسي للمستثمرين المحليين و الاجانب بالاعتماد على قطاعات

[1] - سامي حاتم عفيفي ، مرجع سابق ، ص 423.
[2]- مصطفى بوبكر ، الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، افريل 2006 ، ص 05.

محورية يتم التركيز فيها على ترقية وتطوير الصادرات [1]، وعليه يمكن القول ان السياسات التوجيهية عبارة عن الاصلاحات و البرامج التي تقوم بها الدولة لخلق بيئة ملائمة عن طريق تنمية القدرة التصديرية لقطاعات معينة بهدف تصدير منتجات جديدة بتكلفة منخفضة قادرة على منافسة المنتجات المماثلة في الاسواق العالمية .

انه من الضروري الاعتماد على تنمية القدرة التصديرية للقطاعات المحورية القائمة في الجزائر لتنمية وتنشيط الصادرات السلعية وتشمل كل من قطاع الصناعة ، قطاع الفلاحة و قطاع الصيد البحري ، وياتي رفع القدرة التصديرية لهذه القطاعات من عمليات تحديث الصناعة وتطوير الزراعة و تشجيع المنتجات البحرية في الجزائر ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

1) **تحديث الصناعة :** هو اقرار برامج طموحة لتنمية واعادة هيكلة الصناعة في الجزائر وتوجيهها نحو التصدير يساهم في رفع القدرات التصديرية للقطاع على عدة مستويات ، فعلى مستوى المؤسسة يهدف الى تحسين وتنظيم عملية الانتاج والادارة واستخدام التكنولوجيا والنهوض بالعنصر البشري ، وعلى مستوى القطاع يهدف الى تكثيف وترابط النسيج الصناعي وعلى المستوى المالي يهدف الى الحصول على الموارد المالية الضرورية للعملية الانتاجية ، وعلى مستوى الاقتصاد ككل يهدف الى تهياة البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير المعلومات ودعم الصناعات في مجال البحث و التطوير .[2]

وتوجد بعض الفروع الصناعية التصديرية الواعدة يمكن الاعتماد عليها لزيادة مساهمة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات غير النفطية ونستعرضها على النحو التالي :

[1]- مصطفى بوبكر ، مرجع سابق ، ص 06.
[2]- كمال عايشي ، نظرية الاوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول للهيكل التصديري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ديسمبر 2009 ، ص ص 229 232.

أ) **البتروكيماويات والأسمدة** : ان توفر موارد الغاز الطبيعي والفوسفات يشجع ويحفز ارتفاع الطلب العالمي على هذه المنتجات والاسمدة في الجزائر مما يتطلب حسن استغلال هذه الموارد والسعي للتخصص وتصدير الاسمدة والبلاستيك والالياف النسيجية .[1]

ب) **الصناعات الكهربائية والاكترونية** : يجب ان تعمل السلطات الجزائرية على تطوير هذه الصناعات من خلال توفير الدعم لها خصوصا في ظل الفرص المتاحة للاستثمار للانتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الالكترونية والاجهزة المنزلية .

ت) **صناعة الادوية** : تعتبر صناعة الادوية من اهم الصناعات في الجزائر ، لذلك يجب على السلطات الجزائرية طرح المزيد من الحوافز الاستثمارية لجلب الاستثمارات الاجنبية وتوجيهها الى هذه الصناعة ، خصوصا في ظل ما تتمتع به هذه الصناعة من نقاط قوة ، يمكن استخلاص اهمها فيما يلي : [2]

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر .
- انخفاض تكلفة العمالة .
- انخفاض سعر الدواء الوطني مقارنة مع المستورد .

2) **تطوير الزراعة** : الاعتماد على سياسة زراعية تسعى الى الانتاج من اجل التصدير ، وهذا من خلال اعادة تاهيل الاقاليم والمناطق الزراعية وتهيأة فضاءات الاستغلال الزراعي حتى تصبح اكثر ملائمة لجلب الاستثمارات ، وتوفير شروط دعم القدرة التنافسية للصادرات الواعدة الزراعية ، واظهرت دراسة اجريت حول الصادرات غير النفطية بان هناك مجموعة من المنتجات الفلاحية

[1]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية التعدين ، التقرير الصناعي العربي ، المغرب ، 2010/2009 ، ص 86.
[2]- سامية لحول ، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008/2007 ، ص 306.

الواعدة بالجزائر مازال البعض منها لم يستغل و البعض الاخر يصدر بكميات متواضعة من بينها الفطر ، والفول والفاصولياء و اللوز ونبات القبار... [1]

3) **تشجيع منتجات الصيد البحري** : يتم هذا بالاعتماد على التدريب لتربية الثروة السمكية في السدود والحواجز المائية الجزائرية بهدف تصديرها ، والاستفادة من ابحاث المركز الوطني للصيد البحري لحماية الثروة السمكية ، بالاضافة الى بناء سفن الصيد البحري وتوفير مركبات التبريد واتاحة المزيد من فرص الاستثمار في هذا القطاع ، والاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الاوروبي خصوصا اسبانيا لقربها الجغرافي مع الجزائر والريادة التي تتميز بها في هذا القطاع لزيادة الكميات المصدرة من القشريات والجمبري و الرخويات . [2]

ثالثا : السياسات الاستراتيجية : هي عبارة عن الخطط الاقتصادية التي تهدف الى رفع القدرات التنافسية للقطاعات الهامة وتعزيز الصادرات في اطار ماهو مسموح به في الاتفاقيات التجارية الدولية ، وتعتمد هذه الخطط الاقتصادية بشكل مباشر على الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات وما تم تحقيقه بالفعل في جانب الصادرات من حيث الجودة ، والزيادة في الحصص السوقية ، والمستوى التكنولوجي .

ويمكن الاخذ في سبيل المثال التجربة الماليزية كونها من اكبر الدول نجاحا في الاعتماد على السياسات الاستراتيجية لترقية وتنشيط الصادرات في رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية الجزائرية من خلال التوجه الى استخدام السياسات الصناعية والتجارية لترقية الصادرات غير النفطية ، والاستفادة من الصفقات المشتركة بين الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الجزائري .[3]

[1] - Potentiel d exportation hors hydrocarbures , Etude pour L ANAEXAL , Ectechnics , Aout 2004 , P 8.
[2] - http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946 (09-10-2011)
[3]- كمال عايشي ، مرجع سابق ، ص 217.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل نستخلص انه من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر وجب عليها ايجاد بعض الحلول المهمة التي تستطيع تحقيق هذا الغرض ، وكذلك وضع إستراتيجية مستقبلية فعالة لتطوير القطاعات البديلة لقطاع المحروقات من اجل الخروج من الاعتماد على مصدر وحيد ، و تنويع الصادرات والبدائل التي تستطيع جلب العملة الصعبة و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة كونها الأداة الرئيسية لإنعاش و تحسين مستوى القطاعات المحورية في الجزائر .

لقد سعت كل دول العالم الى الانفتاح التجاري الخارجي مع التركيز دائما على ميل كفة التصدير على كفة الاستيراد ، ولقد كانت عملية تنمية الصادرات بشكل عام والصادرات خارج المحروقات بشكل خاص احد اهم الاهداف الاستراتيجية التي سعت الدولة الجزائرية الى الوصول اليها من اجل تنويع مصادر الثروة ، وبالتالي الاعتماد على مصادر مختلفة و متنوعة لتوفير الاحتياجات المالية للدولة من نقد اجنبي بشكل منظم من اجل المساهمة في استيراد السلع الراسمالية اللازمة للعملية الانتاجية ، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالفلاحة والصناعات الاستخراجية ، الصناعات التقليدية والسياحة ، مما يجعل امر ترقية الصادرات غير النفطية ممكنا جدا بتظافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية موحدة ، الا ان الجزائر ومع مرور خمسين سنة من مسيرة التنمية الاقتصادية غير قادرة على تنويع هيكلها الاقتصادي وخاصة المنتجات السلعية المحلية التي تتميز بالضعف و قلة الجودة مما يجعلها غير قادرة على منافسة المنتوج الاجنبي صاحب الجودة .

وهنا تبرز ضرورة تشجيع الصادرات خارج المحروقات ويمر ذلك عبر عدة تحفيزات وسهيلات لرفع الكفاءة الاقتصادية وهذا بخلق مناخ التنافس بين المؤسسات الوطنية لرفع مستوى المنتوج المحلي وكذلك تقديم تسهيلات جمركية ومالية للمصدرين المحليين لتسهيل تدفق السلع الجزائرية الى الاسواق العالمي واحتكاكها مع السلع الاخرى ذات الجودة لغرض اكتساب الخبرة من طرف المصدرين الجزائريين وكذلك تسهيل الاستثمار الاجنبي والعمالة الاجنبية لجلب التكنولوجيا التي تحتاجها المؤسسات الوطنية لترقية منتوجها وكذلك دعم العمالة المحلية واخذ الخبرة و التكوين من طرف المستثمرين الاجانب .

## اولا : اختبار الفرضيات

مكنتنا هذه الدراسة تاكيد ونفي بعض الفرضيات وذلك على النحو التالي :

1- مكنتنا هذه الدراسة من نفي الفرضية الاولى فرغم الاستراتيجيات والسياسات التي انتهجتها الجزائر ومع الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها في تنمية الصادرات الغير نفطية و تحقيق التنمية الا ان مساهمة هذه الاستراتيجيات كانت ضعيفة ورغم ظهور بعض البوادر الايجابية ومع تبني برنامج الانعاش الاقتصادي لم تستطع الحكومة الجزائرية من الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

2- تمكنا من تاكيد الفرضية الثانية حيث ان الجزائر تتميز بالضعف في مجال التصدير والنشاطات التصديرية خاصة في النتجات السلعية المحلية وعدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي واللجوء الى الاستيراد الشيء الذي اثقل كاهل الميزانية المالية للدولة التي اصبحت غير قادرة على الانتاج المحلي و الاعتماد الكلي على المحروقات التي تبقى مداخيلها غير كافية لازدهار البلد .

3- تمكنا من خلال الدراسة الى تاكيد الفرضية الثالثة فالجزائر تمتلك موارد طبيعية وبشرية ومائية هائلة وتساعدها في الاستغلال الامثل لهذه الموارد في تحقيق مستويات عالية من الانتاج ، وايضا وجود بعض البدائل الهامة و القطاعات التي تحتاج الى وضع برنامج لها للرفع من مردوديتها و مداخيلها .

## ثانيا : نتائج الدراسة

بعد دراسة الموضوع توصلنا الى :

- تلعب الصادرات الغير نفطية دورا هاما ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر اذا تم استغلالها بالشكل المطلوب من السلطات لانها قادرة على تعويض الاقتصاد النفطي في الجزائر.

- رغم الاجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات الا ان هذه الاخيرة بقيت تراوح مكانها ، بسبب ان تلك الاجراءات ترقيعية ، لم تصل بعد الى حد التغيير من بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية .
- ضرورة تبني مجموعة من السياسات المالية و النقدية ذات الفعالية التي تعطي الصادرات الغير نفطية اهمية كبيرة وتقوم بتشجيعها ودعمها في الانتاج الموجه للتصدير والرفع من المردودية .
- تنشيط النشاط الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات من خلال توسيع قاعدة القطاعات الانتاجية التصديرية وخاصة قطاع الصناعة و الزراعة .
- لكي تنجح المؤسسات الجزائرية في عمليات التسويق خارج الوطن هو ان لاتنظر الى تصدير المنتوج على انه تخلص منه ، بل يجب عليها ان تروج لمنتوجها و ان ترفع من قيمة صادراتها وان تجعل التسويق من اهم نشاطاتها التي يجب ان تركز عليها .

## ثالثا: توصيات الدراسة

بناءا على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- ✓ الاستمرار في تقديم الدعك للقطاع الغير نفطي والمواصلة في برامج الاصلاحات من خلال بذل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني لتعزيز دور الصادرات الغير نفطية في تحقيق التنمية .
- ✓ العمل على التنسيق بين مختلف القطاعات المحورية و خاصة الصناعة و الفلاحة وكذلك التنسيق بين الجامعات و مراكز البحوث و الدراسات للاجيال القادمة .
- ✓ الاهتمام برفع مستويات الجودة الانتاجية وتحسين التعباة والتغليف لكي يصبح المنتوج الجزائري مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية .

- ✓ ضرورة تقديم الدعم المادي و المعنوي للمصدرين المحليين الامر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية .

ضرورة تفعيل و خلق علاقات مع البلدان في عدة مجالات لتحقيق التعاون و تبادل الخبرات التي سوف تستفيد منها الجزائر مستقبلا

**اولا: المراجع باللغة العربية**

**الكتب و المجلات :**


1) جلال خشيب ، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2008،ص 09

2) على لطفي : " التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية " القاهرة ،مكتبة عين الشمس 2008، ص 77.

3) محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، مصر,المكتب الجامعي الحديث ، دار الاسكندرية 2009.

4) خيري عزيز، قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي ، الطبعة الاولى دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1983 ص 171.

5) عبد العزيز عجيمة محمد والليثي محمد علي ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، موسسة شباب الجامعة، دار الاسكندرية،194، ص312.

6) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة مسارها في الجزائر، الجزء الاول, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 114.

7) سامي حاتم عفيفي ومحمود حسن حسني ، مدخل الى سياسات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة 1991 ، ص 80.

8) طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى ، اقتصاديات التنمية, دار المرجع للنشر ، الرياض 1995، ص 679.

9) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص 697.

10) سالم توفيق النجفي، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية القاهرة، 2000، ص 292.

11) محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع, مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية الطبعة الثانية، 1997، ص 55.

**12)** د- عبد الرحمن تومي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر سنة 2011 ص 21-22.

**13)** بلعزوز بن علي، انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 30 ، 2003 ص 20.

**14)** مدني بن شهرة ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، بدون دار نشر، الجزائر 2008، ص 108.

**15)** ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001،ص ص 73 83.

**16)** أ زرمان كريم " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصاي 2001، 2009 " المركز الجامعي خنشلة ، العدد السابع جوان 2010 ،ص ص 204-205.

**17)** فريد النجار ، التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2008 ، ص 15.

**18)** جعفر عبد الله موسى ادريس ، الادارة الاستراتيجية ، دار ناشرون ومكتبات خوارزمي العلمية ، الطبعة الاولى ، 2013، ص 226.

**19)** تامر البكري ، التسويق( اسس و مفاهيم معاصرة) ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، الطبعة العربية 2006 ص 280.

**20)** نظام موسى سويدان ، شفيق ابراهيم حداد ، التسويق ( مفاهيم معاصرة) , دار الحامد للنشر و التوزيع , عمان , طبعة 2003 , ص 356.

**21)** نظام موسى سويدان ، شفيق ابراهيم حداد ، التسويق المعاصر ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الثانية 2010، ص 363.

**22)** رضوان المحمود العمر ، التسويق الدولي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى 2007، ص 141.

**23)** سامي سلال نعمان ، الشركات دولية النشاط واثرها على المنافسة و العمالة والتصدير في الدول النامية ، الطبعة الاولى 2008، ص 287.

**24)** نعيمي فوزي ، التجارة الدولية ، دروس في قانون الاعمال الدولي ، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 67.

**25)** توفيق محمد عبد المحسن ، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1997، ص 376.

**26)** فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1993، ص 219.

**27)** – خالدي خديجة ، (2005) ، اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 جامعة الشلف الجزائر ص 87.

**28)** زوزي محمد (2010) ، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعات الجزائرية ، مجلة الباحث العدد 08 ، الجزائر ، ص 171.

**29)** خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، حالة الجزائر ، معهد الادارة العامة ، 2009 ، ص 76.

**30)** – كربالي بغداد ( جانفي 2005) ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثامن ، جامعة بسكرة ، ص 03.

**31)** بوكروح عبد الوهاب ، مقال بعنوان " ثروة النخيل في الجزائر بلغت 21.2 مليون نخلة " تاريخ الزيارة 2016/05/25.

**32)** عمر عزاوي ، استراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 1 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2002، ص 44.

**33)** حفيظ صواليلى ، ازمة عامة في الجزائر مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائرية , تاريخ الاطلاع 03-01-2014.

**34)** علي جذوع الشرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، الاردن ، دار زهران للنشر الاردن 2010 ص 29.

**35)** باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر 2003، ص 109

**36)** عبود زرقين ، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، العدد 45 شتاء 2009 ص 161.

**37)** حنان / ح ، اعادة تاميم المناجم وغلق ملف مركب الحجار نهائيا ، جريدة المساء ، الجزائر ، يوم 30 نوفمبر 2014.

**38)** بن ناقلة قدور ، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة ( دراسة ميدانية ) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد السابع ، السداسي الثاني 2009 ، ص ص 225 226.

**39)** – راتول احمد ، صناعات الطاقة المتجددة بالمانيا و توجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين امدادات الطاقة وحماية البيئة ، ورقلة 2012 ص 140.

**40)** جريدة الايام الجزائرية ، الجزائر سوف تصبح اهم قوة اقتصادية في مجال الطاقة المتجددة آفاق 2020 ، 2010/09/17، ص 05.

**41)** – اسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي ، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سطيف 25 ماي 2003 ، ص 4 .

**42)** هايل عبد المولى طشطوش ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، عمان : دار الحامل للنشر والتوزيع .2012، ص 63.

**43)** توفيق محمد عبد المحسن ، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة 2001 ، ص 276.

**44)** سامي حاتم عفيفي ، مدخل الى سياسات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ،مكتبة عين الشمس ، القاهرة 1991 ، ص 442.

**45)** مصطفى بوبكر ، الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، افريل 2006 ، ص 05.

**46)** خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، حالة الجزائر ، معهد الادارة العامة ، 2009 ، ص 76.

**47)** حنان / ح ، اعادة تاميم المناجم وغلق ملف مركب الحجار نهائيا ، جريدة المساء ، الجزائر ، يوم 30 نوفمبر 2014.

**48)** محمد بلقاسم حسن بهلول ، الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي(مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1990 ص237

**<u>الرسائل العلمية :</u>**

**1)** بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوقرة –بومرداس–2009/2008 ص:4.

2) مريعي سوسن " التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والافاق "–مذكرة الماجستير في علوم التسيير سنة 2012–1013،ص13.

3) بن حمود سكينة ، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986–1995)، اطروحة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 1999 ، ص 87.

4) منى طعيمة الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1995،ص ص 20–21.

5) عايشي كمال ,امكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2005–2006، ص 115.

6) حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، رسالة ماجستير , جامعة بسكرة 2012–2013 ، ص 51.

7) فوزي غربي " الزراعة بين الاكتفاء و التبعية " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2007–2008، ص 253.

8) وليد حفاف ، اصلاحات ازالة القيود و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009/2008 . ص 155.

9) سكينة بن حمود ، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ( 1986– 1995 ) ، اطروحة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1999 ، ص 82.

10) ذبيحي عقيلة ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة ( دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ) ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 2009 ، ص ص234–235 .

**11)** عشي صليحة " الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب " رسالة ماجستير ، جامعة باتنة – 2005 ، ص 28

**12)** كاكي عبد الكريم ،" اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على على تنافسية الاقتصاد الجزائري " ، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ، 2011، ص 138.

**13)** بلقلة ابراهيم ، آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي ، ماجستير في العلو الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، السنة الجامعية 2008-2009 ، ص 90.

**14)** سامية لحول ، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008/2007 ، ص 306.

**<u>الملتقيات العلمية والمقالات</u>**

**1)** عبد الله بن دعية ،التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، ندوة حول الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص 362.

**2)** حميدي حميد ، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري ، ندوة حول الاصلاحات الاقتصادية، وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص 374.

**3)** علي مبروكي ، تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق و الاهداف السياسية للدولة ، ندوة حول الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدةالعربية ، بيروت 1999، ص 395.

**4)** أ صالحي ناجية ، أ مخناش فتيحة ، " تقييم اثار برامج الاستثملرات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 " ، ابحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف ، سنة 2013 ، ص 03.

**5)** وصاف سعيدي ، نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني للاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، 21 افريل 2004.

**6)** لعلاوي عمر ، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، تونس 2007، ص 150.

**7)** مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (2012) ، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الاعضاء بمنطقة التعاون الاسلامي لسنة 2012، انقرة تركيا ص ص 56-57.

**8)** بوكروح عبد الوهاب ، مقال بعنوان " ثروة النخيل في الجزائر بلغت 21.2 مليون نخلة " تاريخ الزيارة 2016/05/25.

**9)** جلال مسعد ، الملتقى الوطني حول : ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يومي 11-12 مارس 2014، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، ص ص 16-17.

**10)** وزارة الطاقة و المناجم ، الورقة القطرية للجزائر مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، الاردن ، سنة 2006 ، ص 07.

**11)** عبد المجيد قدي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ، مجمع الاعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ، الاغواط ، الجزائر ، 8-9 افريل 2002، ص 143.

**12)** الاخضر بن عمر ، علي بن لموش، مداخلة بعنوان " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها "، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائر ، جامعة الوادي ، ص 47.

**التقارير :**

**1)** التقرير السنوي للاوبيك سنة 2007 ص 31 سنة 2012 ص 55.

**2)** التقرير السنوي لمنظمة الاوبيك سنة 2007 ص 39.

**3)** سونالغاز " تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر " مجموع اوراق فنية الجزائر ، سنة 2007 ، ص 03.

**4)** وزارة الطاقة و المناجم ، الورقة القطرية للجزائر مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، الاردن ، سنة 2006 ، ص 07.

**5)** الجزائر تقود العرب بمشاريع الطاقة المتجددة ، 2009.

**6)** المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من اجل اعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 ، ص 66.

**7)** وزارة تهياة الاقليم ، البيئة و السياحة ، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية – جانفي 2008 ، ص 53

**8)** الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ، الاستثمار و الشراكة في السياحة ، 1999 ، ص6.

**9)** بنك الجزائر.

**10)** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تقرير حول قطاع النقل في الجزائر .

**11)** المنظمة العربية للتنمية الصناعية التعدين ، التقرير الصناعي العربي ، المغرب ، 2010/2009 ، ص 86.

**ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية**

**1)** Debernis,Les industries industrialisantes et les options algèriennes,Tiers-Monde N°4 ،Tome، 197،1 p547.

**2)** Abdelouahab Rezig,Algerie.brézil.Coreé du sud,Trois experiences de développment , OPU,2006 page87.

**3)** Abde hamid brahimi, L economie Algerienne OPU, Alger 1991, page 71.

**4)** kada akacem . comtabilities. National. OPU. Alger. 1990 . p 138

**5)** Office National Du Tourisme : < Plages D algérie > Guide des Plages d algérie.

**6)** Office National du Tourisme : "Algérie sources Thermales " p 4.

**7)** ONS : * Evolution de la balance de paiement poste voyages *.

**8)** Potentiel d exportation hors hydrocarbures , Etude pour L ANAEXAL , Ectechnics , Aout 2004 , P 8.

**ثالثا : مواقع الانترنت**

**1)** www.aluhoh.net.

**2)** www.profbouhamed.dz.

**3)** http://alamir.alafdal.net/t209-topic.

**4)** http://www.djaairess.com/elayem/101771.

**5)** http://fibladi.dz.

**6)** http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946.

**الملخص بالغة العربية**

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من الأحادية في التصدير ، حيث انها تعتمد بشكل كلي على قطاع المحروقات من بترول و غاز طبيعي ، حيث تصل نسبة الصادرات النفطية في الجزائر الى 95 % من مجموع صادراتها ، ومن اجل ترقية صادراتها وخاصة الصادرات الغير نفطية التي تعاني من ضعف فيها وضعت الجزائر عدة برامج تنموية ومجموعة من الإجراءات على جميع المستويات بالإضافة الى دعم المؤسسات الوطنية ماديا و معنويا و تقديم تسهيلات لها باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية ، وكذلك محاولة النهوض ببعض القطاعات وايضا البحث عن بدائل جديدة في صورة الطاقات المتجددة التي تعد الجزائر منطقة غنية وذات مساحات شاسعة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ...

لذلك سارعت الجزائر الى استغلال بعض من هذه القطاعات لعل وعسى ان تطورها وان تخلق الثروة فيها و ان تحاول جعلها اقطاب هامة في الاقتصاد الجزائري وان تصبح رائدة عالميا فيها ، ومع كل ما طبقته الحكومة الجزائرية من استراتيجيات و برامج تنموية الا انها لم تستطع الوصول الى الاهداف المسطرة و جميع سياساتها باءت بالفشل في الاخير نتيجة بعض المشاكل الداخلية التي تعيق تحقيق التنمية .

**الكلمات المفتاحية : صادرات غير نفطية ، تنمية اقتصادية ، بدائل جديدة ، ترقية الصادرات .**

## Résume

L algérie est le pays qui souffrent d exportation unilatérale , car elle est entiérement dépendante du secteur des hydrocarbures du pétrole et du gaz naturel , pour atteindre la proportion des exportations de pétrole en algérie a 95 % des exportation totales , afin d améliorer ses exportations , en particulier les exportations non pétroliéres , qui souffre de faiblesse qui a mis l algérie plusieurs programmes de développementet une serié d actions a tous les niveaux ainsi que pour soutenir les institutions nationales physiquement et moralement et de fournir des installation comme le moteur principal du développement , qinsi que d éssayer l avancement de certains secteurs et la recherche pour de nouvelles alternatives sous forme d énergies renouvelables que éolienne…

L Algérie a donc profité de certains de ces secteurs pour développer et créer de la richesse , pour en faire un pole important de l économie algérienne et pour en faire un leader mondial avec toutes les stratégies et les programmes de développement du gouvernement algérien , le souverain et toutes ses politiques ont échoué dans le dernier en raison de certains problémes internes qui entravent la réalisation du développement.


**Mots-clés: éxportations non pétroliéres , développement économique , nouvelles alternatives , promotion des exportations .**